المسائل النحوية في مجموع ابن الرّمّاح المقرئ النحوي (ت ٦٣٣هـ)

إعداد

سعيد بن علي بن عبدان الغامدي

الأستاذ المشارك في قسم اللغة والنحو والصرف

بكلية اللغة العربية

في جامعة أم القرى

• ملخص البحث

يعد ابن الرّمّاح المقرئ النحوي من أكابر القراء ومشاهيرهم، وأعيان النحاة وأفاضلهم في القرن السابع الهجري، وكان منتصبا للإقراء والإفادة في المدارس العلمية، ولم يصلنا شيء من تراثه سوى مسائل تسع حفظها السيوطي في (الأشباه والنظائر) نقلا عن (تذكرة) ابن الصائغ الذي نقلها بدوره من (مجموع) ابن الرماح، ويهدف البحث لدراسة هذه المسائل التسع وتتبعها في كتب النحاة السابقين واللاحقين، وبيان موقف ابن الرّمّاح من المسألة في ثنايا دراستها.

وتشمل خطة البحث ثلاثة مباحث:

الأول في ترجمة ابن الرّمّاح المقرئ النحوي.

والثاني في المسائل النحوية في مجموع ابن الرّمّاح المقرئ النحوي.

والثالث في منهج ابن الرّمّاح في عرض مسائل النحو في مجموعه، يليها خاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

*****

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد.

فيعد القرن السابع الهجري من قرون ازدهار العلم وانتشاره، واتسم بكثرة العلماء النابهين، وتصنيف المؤلفات المفيدة، ومن أكابر القراء ومشاهيرهم، وأعيان النحاة وأفاضلهم في هذا القرن عفيف الدين علي بن عبد الصمد بن الرّمّاح المقرئ النحوي (ت٦٣٣هـ)، الذي كاد الزمان بعد وفاته يخمد ذكره، ويطوي سيرته، وما ذاك إلا لقلة مؤلفاته بسبب انشغاله بالتدريس وخدمة السلطان، ولمعاصرته لعلماء فاقت شهرتهم الأقطار، وسارت بمؤلفاتهم الركبان، ولم يبق من تراثه النحوي سوى تسع مسائل نحوية من (مجموعه) الذي كتبه بخطه نقلها عنه ابن الصائغ (ت٧٧٦هـ) في (تذكرته) التي يغلب على الظن فقدانها، ولولا فضل الله أولاً ثم حفظ السيوطي (ت٩١١هـ) في (الأشباه والنظائر) لهذه المسائل التسع نقلا عن (تذكرة) ابن الصائغ لضاع تراث ابن الرّمّاح، فأردت القيام بدراسة هذه المسائل التسع التي بقيت من (مجموع) ابن الرّمّاح متبعا في ذلك المنهج الوصفي.

وكانت خطة البحث تتكون من ثلاثة مباحث وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، وهي كما يأتي:

- المبحث الأول: ترجمة ابن الرّمّاح المقرئ النحوي.
- المبحث الثاني: المسائل النحوية في مجموع ابن الرّمّاح المقرئ النحوي، وسرت في ذلك على الخطوات الآتية:

١- وضع عنوان مناسب لكل مسألة.

٢- نقل نص المسألة كما جاءت عن ابن الرّمّاح من كتاب (الأشباه والنظائر) متبعا في ترتيبها تسلسلها فيه.

٣- دراسة المسألة من كتب النحاة السابقين واللاحقين.

٤- بيان موقف ابن الرّمّاح من المسألة في ثنايا دراستها.

٥- الترجمة للنحاة الذين لم يكثر ذكرهم في كتب النحاة.

- المبحث الثالث:منهج ابن الرّمّاح في عرض مسائل النحو في مجموعه.
- الخاتمة.
- فهرس المصادر والمراجع.

وأسأل الله أن يكون ما كتبته ذا نفع وبال، ويحقق به الآمال، إنه ولي ذلك والقادر عليه الله الواحد المتعال.

*****

المبحث الأول

ترجمة ابن الرّمّاح المقرئ النحوي (ت٦٣٣هـ)

لم تفدنا المصادر التي بين يدينا إلا النزر اليسير الذي لا يتجاوز بضعة أسطر عن ترجمة ابن الرّمّاح[١]، ولعل أول من ترجم له المنذري في (التكملة)[٢]، وتتابع المترجمون في النقل عنه، فكانت ترجمته كالآتي:

اسمه ونسبه:

علي بن عبد الصمد بن محمد بن مُفَرّج[٣]، الشيخ عفيف الدين أبو الحسن بن الرّمّاح المصري، المقرئ النحوي، الشافعي العَدل[٤].

مولده:

سأله المنذري عن مولده، فقال: سنة سبع وخمسين وخمسمائة بالقاهرة[٥].

مكانته وصفاته:

بيّن تلميذه الأَبْرَقُوهِيّ مكانته فقال: «من أكابر القراء ومشاهيرهم، ومن أعيان النحاة وأفاضلهم»[٦]، وقال الذهبي عنه: «وكان من محاسن الشيوخ»[٧]،

(١) انظر ترجمة ابن الرّمّاح في: التكملة لوفيات النقلة٣/ ٤١٥، معجم شيوخ الأَبَرقُوهِيّ: ٢٤٥، الإعلام بوفيات الأعلام: ٤٢٨، الإشارة إلى وفيات الأعيان: ٣٣٤، تذكرة الحفاظ٤/ ١٤٢٣، العبر في خبر من غبر٣/ ٢١٦، سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٨٩، تاريخ الإسلام٤٦/ ١٥٤، معرفة القراء الكبار٣/ ١٢٢٤، ذيل المشتبه للسلامي: ٢٧، الوافي بالوفيات٢١/ ١٥٦، غاية النهاية في طبقات القراء١/ ٤٨٥، منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ١٤٨، طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شهبه: ل٤٣٠ مخطوط، النجوم الزاهرة٦/ ٢٦٢، حسن المحاضرة١/ ٤٩٩، بغية الوعاة٢/ ١٧٥، شذرات الذهب٧/ ٢٧٩.

(٢) ٣/ ٤١٥.

(٣) (نفيع) في حسن المحاضرة١/ ٤٩٩.

(٤) (المعدل) في معرفة القراء الكبار٣/ ١٢٢٤، وتاريخ الإسلام٤٦/ ١٥٤.

(٥) انظر التكملة لوفيات النقلة٣/ ٤١٥.

(٦) معجم شيوخ الأَبَرقُوهِيّ: ٢٤٦.

(٧) انظر تاريخ الإسلام٤٦/ ١٥٤.

وقال عنه ابن الجزري: «إمام مقرئ كامل مصدَّر»[1]، وشهد عند قاضي القضاة عبد الرحمن بن عبد العلي السُّكَّري (ت٦٢٤هـ)[2]، ومَن بعده من الحكام، وأما صفاته الشخصية فقال عنه تلميذه المنذري: «كان حسن السَّمت، مؤثرا للانفراد، مقُبلا على خُويّصته، راغبا في الانتصاب للإقراء والإفادة، اتصل بخدمة السلطان مدة، ولم يتغير عن طريقته وعادته»[3]، وكان ينعت بالعفيف والعدل.

علمه وشيوخه:

جمع ابن الرّمّاح بين علوم القراءات والحديث والعربية، فقرأ القرآن بالقراءات في سنة خمس وسبعين وخمسمائة على الفقيه أبي الجيوش عساكر بن علي بن إسماعيل المصري (ت٥٨١هـ)، وسمع منه الحديث، ثم قرأ على الشيخ أبي الجود غِياث بن فارس اللخمي (ت٦٠٥هـ)، وسمع منه الحديث كذلك، وسمع بالإسكندرية من الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني (ت٥٧٦هـ)، وقرأ العربية والأدب على أبي الحسين يحيى بن عبد الله الأنصاري النحوي (ت٦٢٣هـ)، تلميذ ابن برّي[4].

تدريسه وتلاميذه:

ابن الرّمّاح أقرأ وحدّث، وتصدّر لإقراء القرآن والنحو بالمدرسة السيفية[5]، والمدرسة الفاضلية[6] مدة، وقرأ عليه خلق كثير، وانتسب إليه جماعة كبيرة، ومن تلاميذه:

---

(١) انظر غاية النهاية في طبقات القراء١/ ٤٨٥.

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى٨/ ١٧٠.

(٣) انظر التكملة لوفيات النقلة٣/ ٤١٥.

(٤) انظر التكملة لوفيات النقلة٣/ ٤١٥.

(٥) بالقاهرة، فيما بين خط البندقانيين وخط الملحيين، بنيت في وزارة صفي الدين عبد الله بن علي سيف الإسلام، انظر المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار٣/ ٤٤٩.

(٦) بدرب ملوخيا من القاهرة، بناها القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني، في سنة ثمانين وخمسمائة، ووقفها على طائفتي الفقهاء الشافعية والمالكية، وكان بها مائة ألف مجلد، انظر المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار٣/ ٤٤٤.

١- زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، روى عنه[١].

٢- عز الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن القاضي الفاضل (ت٦٥٧هـ)، سمع منه[٢].

٣- الشيخ أبوالحسن علي بن موسى بن يوسف الدّهان (ت٦٦٥هـ)، تلا عليه بالسبع[٣].

٤- أبو العباس أحمد بن علي بن ثابت الماردي الإشبيلي، بقي إلى حدود (٦٧٠هـ)، قرأ عليه بالسبع[٤].

٥- رشيد الدين أبو بكر بن أبي الدّرالمكيني المقرئ (ت٦٧٣هـ)، قرأ عليه ليعقوب[٥].

٦- شهاب الدين أبو المعالي أحمد بن إسحاق الأَبْرَقُوهي (ت٧٠١هـ)، حدّث عنه[٦].

٧- نظام الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم التبريزي (ت٧٠٤هـ)، قرأ القرآن عليه، وهو آخر من مات من أصحابه[٧].

٨- القاضي تقي الدين أبو الفضل سليمان بن حمزة المقدسي الحنبلي (ت٧١٥هـ)، آخر من روى عنه بالإجازة[٨].

مصنفاته:

لم يذكر الذين ترجموا لابن الرّمّاح شيئا عن مصنفاته، ويبدو أنه قليل التأليف قد شُغل عنه بتفرغه للإقراء والإفادة بالمدارس العلمية، ثم اتصاله بخدمة السلطان مدة، ولا يعرف من مصنفات ابن الرّمّاح سوى (مجموعه)

(١) انظر تاريخ الإسلام٤٦/ ١٥٤.
(٢) انظر ذيل مشتبه النسبة للسلامي: ٢٧.
(٣) انظر معرفة القراء الكبار٣/ ١٢٢٤.
(٤) انظر معرفة القراء الكبار٣/ ١٣٣٩.
(٥) انظر معرفة القراء الكبار٣/ ١٢٢٤و١٣٤٢.
(٦) انظر معرفة القراء الكبار٣/ ١٢٢٤، معجم شيوخ الأَبَرقُوهِيّ: ٢٤٥.
(٧) انظر معرفة القراء الكبار٣/ ١٢٢٤، تاريخ الإسلام٤٦/ ١٥٤.
(٨) انظر تاريخ الإسلام٤٦/ ١٥٤، واستدرك الذهبي فقال: «بل إجازته باقية لابن الشيرازي، وسعد».

الـذي كتبـه بخـط يـده ويغلـب عـلى الظـن فقدانـه، ولـولا فضـل الله أولا ثـم حفـظ السـيوطي (ت٩١١هـ) في (الأشـباه والنظائـر) لمسـائل تسـع مـن هـذا المجمـوع نقـلا عـن (تذكـرة) ابـن الصائـغ (ت٧٧٦هـ)، والتـي يغلـب عـلى الظـن فقدانهـا أيضـا، لضـاع تـراث ابـن الرّمّـاح، وصـدّر ابـن الصائـغ (ت٧٧٦هـ) المسـألة الأولى التـي نقلهـا عـن ابـن الرّمّـاح بقولـه: «نقلـت مـن مجمـوع بخـط علي بـن عبـد الصمد بـن محمد بـن الرّمّـاح قـال....»، وجعـل عبـارة: «نقلـت مـن مجمـوع بخـط ابـن الرّمّـاح» صدرالسـبع مسـائل، وافتتـح مسـألة واحـدة بقولـه: «نقلـت مـن خط ابـن الرّمّـاح»[1].

ولا شـك أن قلـة التأليـف مدعـاة لقلـة الشـهرة، فلهـذا لم ينـل ابـن الرّمّـاح حظـا مـن الشـهرة، كـما أن معاصرتـه لعـدد مـن كبـار النحـاة في مـصر مـن أصحـاب المؤلفـات المشـهورة دور في هـذا، كسـليمان بن بنـين الدقيقـي (ت٦١٤هـ)، وابـن معـط (ت٦٢٨هـ)، والسـخاوي (ت٦٤٢هـ)، وابـن الحاجـب (ت٦٤٦هـ)، وغيرهـم.

وفاته:

تـوفي ابـن الرّمّـاح رَحِمَهُ اللَّهُ في الثـاني والعشريـن مـن جمـادى الأولى سـنة ثـلاث وثلاثـين وسـتمائة، ودفـن مـن الغـد بسـفح المقطَّـم بالقاهـرة، وعمـره سـتة وسـبعون عامـا.

*****

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٤و٥١٣، ٢/ ٣٢و٩١و٢٠٦و٢٤٧و٣٢٦و٤٥٧و٤٨٩.

المبحث الثاني

المسائل النحوية في مجموع ابن الرّمّاح المقرئ النحوي.

المسألة الأولى

حكم معمول الصفة المشبهة في نحو: (حَسَنٌ وجهِه)

نص المسألة:

قال ابن الرّمّاح: «الفرق بين: حَسَنٌ وجهِه، وعبدُ بطنِه، وواحدُ أمِّه، حيث يُبعد الأول؛ لأن فيه جمعا بين العِوض والمعوَّض منه، إذ إثبات الهاء في: (وجهه) يقتضي أن يكون (الوجه) فاعلا بالصفة، دون الثاني؛ لأنه لا يصح رفع (البطن) بـ (عبد)، و (الأم) بـ (واحد)، ثم يُنقل كما في (حَسَن)، نحو: حَسَنٌ أبوه، ثم: حَسَنُ الأبِ»[1].

دراسة المسألة:

تضمّن كلام ابن الرّمّاحفي معمول الصفة المشبهة في نحو: (حَسَنٌ وجهِه) أمورا ثلاثة: حكم جر معمول الصفة المشبهة في هذا التركيب، وعلة بُعد الجر فيه، والفرق بينه وبين الجر في تركيب: عبدُ بطنِه، وواحدُ أمِّه، والحكم الإعرابي لمعمول الصفة المشبهة مبني على معرفة أنواعه، وقد أوصلهاابن مالك إلى أحد عشر معمولا، وزاد أبو حيان واحدا آخر[2]، ومعمول الصفة المشبهة في مسألتنا ما كان مضافا لضمير الموصوف، نحو: زيد حَسَنٌ وجهُه، ورفع هذا المعمول متفق عليه، واختُلف في الوجهين الباقيين على ما يأتي:

(١) الأشباه والنظائر١/ ٢٨٤.

(٢) انظر التسهيل:١٣٩، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٩١، التذييل والتكميل١١/ ١٨، ارتشاف الضرب٥/ ٢٣٥٠.

١- جواز النصب والجر في الكلام كله، نظما ونثرا، وهذا مذهب الكوفيين، وابن الأنباري[١].

٢- جواز النصب والجر بضعف في القياس، وقلة في الاستعمال، وهو رأي ابن خروف، وابن مالك، وابنه، وأبي حيان، وابن الفخّار، والشاطبي[٢].

٣- جواز النصب والجر ضرورة، وهو رأي سيبويه، قال في (الكتاب)[٣]: «وقد جاء في الشعر: حسَنةُ وجهِها، شبّهوه بحسنةِ الوجهِ، وذلك ردئ».

وبذا قال جمهور البصريين[٤].

وزعم الزجاجي أن سيبويه وحده قد أجاز: مررت برجل حسَنِ وجهِه، قال: «وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هو خطأ؛ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، وهو كما قالوا»[٥]، وما نسبه الزجاجي لسيبويه غلط بيّن، وردّ النحاة على الزجاجي هذا[٦].

---

(١) انظر رأي الكوفيين في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٧٤، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٩٦، شرح الكافية الشافية لابن مالك٢/ ١٠٦٩، شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٣٦، التذييل والتكميل١١/ ٢٣، منهج السالك ٤/ ١٢٨٢، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٥٣، وانظر رأي ابن الأنباري في منهج السالك٤/ ١٢٨٢.

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/ ٥٦٠، شرح الكافية الشافية لابن مالك٢/ ١٠٦٩، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٥، شرح الألفية لابن الناظم: ٤٤٩، التذييل والتكميل١١/ ٢٣، شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ٢/ ٤٨٥ (رسالة دكتوراه)، المقاصد الشافية٤/ ٤٢٢.

(٣) ١/ ١٩٩، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٧٣، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٩٦، شرح الكافية الشافية لابن مالك٢/ ١٠٦٨، منهج السالك٤/ ١٢٨٢، التذييل والتكميل١١/ ٢٣.

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٧٣، شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٣٦، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٠٧٨، المقاصد الشافية ٤/ ٤٢٧و٤٢٨.

(٥) الجمل في النحو: ٩٨.

(٦) انظر شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ١/ ٢٢٦، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٢٢٣، أمالي السهيلي: ١١٧، شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/ ٥٦٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٧٣، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ١١٠٠، شرح جمل الزجاجي لابن الفخار٢/ ٤٨٤ (رسالة دكتوراه).

٤- المنع من النصب والجر مطلقا، وهو رأي المبرد[١]، والزجاجي[٢].

وحَكَم ابن الرّمّاح على جر معمول الصفة المشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف بالبُعد، ومعنى ذلك أنه لا يجيزه في النثر كجمهور البصريين كما سبق.

والعلة في ذلك عندهأن في هذا التركيب جمعا بين العِوض والمعوّض منه، وبيان ذلك كما قال السيرافي: «من قِبَل أن في (حسن) ضميرا يرتفع به يعود إلى زيد، فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي في (الوجه)؛ لأن الأصل: كان زيد حسَنٌ وجهُه، والهاء تعود إلى زيد، فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى (حسن)، فجعلناها في حال رفع، فاستكنّت فيه، فلا معنى لإعادتها»[٣].

وعبّر ابن السِّيد والسُّهيلي عن هذا العلة بالجمع بين الشيء ونقيضه[٤]، وهي عند ابن خروف جمع بين المتعاقبين[٥]، وتكرار للضمير عند ابن عصفور والشاطبي[٦].

ويرى الرضي أن علة قبح جر معمول الصفة المشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف ليست لاجتماع الضميرين، ففي ذلك زيادة على القدر المحتاج إليه؛ بل لكونهم شرعوا في الإضافة لقصد التخفيف، والحكمة تقتضي أن يبلغ أقصى ما يمكن، ويقبُح الاقتصار على أهون التخفيفين، وهو حذف التنوين، ويُترك أعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكنّ في الصفة[٧].

(١) ذكر المبرد في المقتضب٤/ ١٥٨و٢٢٢ وجه الرفع فقط، ولم يذكر وجه النصب والجر، وليس في الكامل كذلك، وانظر رأيه في شرح جمل الزجاجي لابن خروف٢/ ٥٦٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٧٣، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٦، شرح الكافية الشافية لابن مالك٢/ ١٠٦٩، البسيط في شرح جمل الزجاجي٢/ ١١٠١، التذييل والتكميل ١١/ ٢٣، منهج السالك٤/ ١٢٨٢.

(٢) انظر الجمل في النحو: ٩٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه٢/ ٥٦، وانظر بيان هذه العلة أيضا في الغرة في شرح اللمع٢/ ٦٨٠، شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٨٦، شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٤١.

(٤) انظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٢٢٤، أمالي السهيلي: ١١٧.

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف٢/ ٥٦٧.

(٦) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٧١، المقاصد الشافية٤/ ٤٢٨.

(٧) انظر شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٣٦.

وذهب بعض النحاة كالزجاجي، وابن إياز، وابن الناظم[1] إلى أن إضافة الشيء لنفسه هو علة ضعف الجر في: حسَن وجهِه، ونسب ذلك ابن الحاجب والرضي لابن بابشاذ[2]، وقد ردَّابن السِّيد، وابن خروف، وابن الحاجب، وابن عصفور، والرضي هذه العلة[3].

وفرّق ابن الرّمّاح بين التركيب الإضافي مع الصفة المشبهة في مثل: (حسَنُ وجهِه)، وبين التركيب الإضافي مع غير الصفة المشبهة في مثل: (عبدُ بطنِه، وواحدُ أمِّه)، فالأول بعيد، والثاني جائز، وكأن سائلا استشكل عليه ذلك؛ لتشابه صورة التركيبين الإضافيين، والفرق بينهما أن الإضافة مع الصفة المشبهة لفظية غير محضة وعلى تقدير الانفصال، فهي من باب إضافة العامل إلى معموله، لأن (وجهه) قبل الإضافة كان فاعلا للصفة المشبهة (حسنٌ وجهُه)، ثم لما أُريد الإضافة لقصد التخفيف حُذف التنوين من الصفة، وحُذف الضمير مما أضيف إليه الفاعل، واستتر في الصفة، فصار: حسنُ الوجهِ، وهذا معنى النقل الذي ذكره ابن الرّمّاح.

وأما التركيب الإضافي مع غير الصفة المشبهة في مثل: (عبدُ بطنِه، وواحدُ أمِّه، وصدرُ بلدُه، وطبيبُ مِصره)، فالإضافة فيه معنوية محضة ليست على تقدير الانفصال، فلا يصح فيها رفع (البطن) بـ(عبد)، و (الأم) بـ(واحد)، و (البلد) بـ(صدر)، و (المِصر) بـ(طبيب)ثم يُنقل، كما صح ذلك في التركيب الإضافي مع الصفة المشبهة.

(١) انظر الجمل في النحو: ٩٨، شرح الألفية لابن الناظم: ٤٥٠.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل١/ ٦٤٨، شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٣٧، وابن بابشاذ ذكر هذه العلة ولم يقلها في شرح المقدمة المحسبة٢/ ٣٣٤ على أنها حجة من احتج على سيبويه، وهي ليست بحجة كما قال.

(٣) انظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٢٢٥، شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/ ٥٦٧، الإيضاح في شرح المفصل١/ ٦٤٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٧٣، شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٣٧.

وظاهر من كلام ابن الرّمّاح أن الإضافة في الصفة المشبهة تكون من رفع، وهذا رأي السهيلي[١]، وظاهر كلام ابن مالك في (التسهيل)[٢] و(الألفية)[٣]، والمسألة فيها رأيان آخران هما:

١- الإضافة ناشئة عن النصب، والنصب ناشئ عن الرفع، وهذا رأي ابن السِّيد[٤]، والشَّلوبين، وأكثر أصحابه[٥]، وابن عصفور[٦]، والرضي[٧].

٢- يمكن أن تكون الإضافة من رفع، ويمكن أن تكون من نصب، وهذا رأي الدّبّاج، وابن هشام الخضراوي[٨].

المسألة الثانية

تقدير متعلَّق الظرف وإعراب المرفوع بعده

نص المسألة:

قال ابن الرّمّاح: «وينبغي أن يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة أو صلة، كمررت برجل، أو بالذي معه صقر، لِما بين الصفة والصلة

(١) والنصب ناشئ عن الخفض عنده، انظر رأيه في التذييل والتكميل ١١/ ٨، منهج السالك ٤/ ١٢٤٦، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٤٧.

(٢) ١٣٩، وانظر التذييل والتكميل ١١/ ٨.

(٣) في قوله:

صفة استُحسن جر فاعل معنًى بها المشبِهةُ اسمَ الفاعل

انظر متن ألفية ابن مالك: ٣٠، منهج السالك ٤/ ١٢٤٥.

(٤) انظر رأي ابن السيد في التذييل والتكميل ١١/ ٨، منهج السالك ٤/ ١٢٤٥، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٤٧.

(٥) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٨٨٥، التذييل والتكميل ١١/ ٨، منهج السالك ٤/ ١٢٤٥، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٤٧.

(٦) انظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦٧.

(٧) انظر شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤٣٧.

(٨) انظر رأيهما في التذييل والتكميل ١١/ ٩، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٤٧، ورأي الدّبّاج وحده في شرح الجزولية للأُبّذي السفر الثاني ١/ ٣٠١ (رسالة ماجستير)، منهج السالك ٤/ ١٢٤٦، والدّبّاج هو: علي بن جابر اللخمي الإشبيلي، إمام العربية والقراءات في زمنه، توفي سنة ٦٤٠هـ، انظر بغية الوعاة ٢/ ١٥٣.

من مناسبة، لا يكونان إلا بالفعل، أو المشتق منه، فأما الخبر والحال، كزيد في الدار أبوه، ومررت بزيد في الدار أبوه، فإنه يجوز في (الأب) الابتداء والفاعلية، كونه فاعلا؛ لأنه يرفع الضمير كاسم الفاعل، بل أقوى عند أبي علي، وكونه مبتدأ؛ لأن اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك، كزيد قائم أبوه، على أن أبا علي جعل الجميع شيئا واحدا، ولم يفرّق بين الصفة والخبر والحال، لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدّرا بالفعل دون الاسم، وكذا ينبغي أن يكون قياسه، وأما ابن جني فلا يرى ذلك الا في الصفة والصلة، وهو الظاهر من كلام سيبويه»[1].

دراسة المسألة:

كلام ابن الرّمّاح في هذه المسألة يدور حول أمرين:

الأول: تقدير متعلق الظرف الواقع خبرا أو صفة أو حالا أو صلة، والثاني: إعراب المرفوع بعد الظرف المعتمد، وسمّى ابن الرّمّاح الجار والمجرور ظرفا؛ لجريه مَجراه في جميع أحكامه، وبذلك سمّاه بعض النحاة كابن الحاجب[2].

وتقدير متعلق الظرف الواقع خبرا أو صفة أو حالا اختلف فيه نحاة البصرة[3] على أقوال خمسة هي:

الأول: أنه من قبيل الجملة، والعامل فيه (كان) أو (استقر) أو (وُجِد) أو (ثبت)، أو (وقع) ونحوها، وهذا قول الجمهور، ومنهم أبو علي الذي نصّ عليه في (الإيضاح)[4] في أنواع الخبر، والسيرافي الذي ذكر بأنه لا يعلم خلافا

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/ ٥١٣.

(٢) انظر شرح المقدمة الكافية ٢/ ٣٦٢، شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٤٣.

(٣) انظر الإنصاف ١/ ٢٤٥، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠، المغني لابن فلاح ١/ ٦٥٩ (رسالة دكتوراه)، المحصول في شرح الفصول ١/ ٥٧٢، شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٤٥،، التعليقة على المقرب: ١٥٤، منهج السالك ١/ ١٦٩، التذييل والتكميل ٤/ ٩٤، المقاصد الشافية ٢/ ١٢.

(٤) ص٨٧و٩٠.

بين البصريين في ذلك[١]، وعبد القاهر[٢]، والزمخشري[٣]، والأنباري[٤]، وابن الحاجب[٥]، وجاء التقدير بالفعل في كلام سيبويه؛ لذا نسبه إليه السيرافي، وعبد القاهر، وابن خروف[٦]، وذكر ابن الرّمّاح أن التقدير بالفعل هو القياس، وإنما كان قياسا من أوجه هي[٧]:

١- أن الأصل في العمل للأفعال، وتقدير الأصل أولى.

٢-وقوع الظرف صلة، والصلة يجب أن تكون جملة.

٣- دخول الفاء في خبر النكرة إذا وُصفت بالظرف في نحو: كل رجل في الدار فله درهم، فلو لم يُقدّر الظرف بالفعل لم يصحّ دخول الفاء.

الثاني: أنه من قبيل المفرد، ويقدّر باسم فاعل كـ (كائن)، أو (مستقر)، أو (واقع)، أو (ثابت) ونحوها، وذكر سيبويه التقدير بالمفرد[٨]، وهو رأي الأخفش[٩]، وابن السراج في (الأصول)[١٠]، وبالمفرد قدّر أبو علي الخبر الظرف في باب (المنفي المضارع للمضاف)[١١].

---

(١) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٢٩٣و٤١٥.

(٢) انظر المقتصد١/ ٢٧٥.

(٣) انظر المفصل:٢٤، وحواشي المفصل: ٣٣.

(٤) انظر الإنصاف١/ ٢٤٦.

(٥) انظر شرح المقدمة الكافية٢/ ٣٦٢.

(٦) انظر الكتاب٢/ ٨٧، شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٤١٣، المقتصد١/ ٢٧٧، شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/ ٣٩٥.

(٧) انظر المقتصد١/ ٢٧٥، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٩٠، المغني لابن فلاح١/ ٦٥٩ (رسالة دكتوراه)، المحصول في شرح الفصول ١/ ٥٧٢، التعليقة على المقرب: ١٥٤.

(٨) انظر الكتاب١/ ٥٥، ٢/ ١٤٣و٨٨و٩٠.

(٩) انظر رأي الأخفش في شرح الجمل لابن خروف١/ ٣٩٥، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٨، منهج السالك ١/ ١٦٩

(١٠) ١/ ٦٣، وانظر رأيه أيضا في شرح المفصل لابن يعيش١/ ٩٠، المغني لابن فلاح٢/ ٦٥٩ (رسالة دكتوراه)، المحصول في شرح الفصول١/ ٥٧٣، شرح الرضي على الكافية١/ ٢٤٥.

(١١) انظر الإيضاح: ٢٦٢.

وكذا فعل ابن جني في الخبر الظرف[1]، وذهب السهيلي إلى ذلك في الخبر والحال والصفة والصلة، من حيث كان المفرد اسما مشتقا فيه معنى الفعل، لا من حيث كان اسما، وقال: «وقد سأل ابن جني أبا علي عن هذه المسألة فلم يراجعه بجواب بيّن ولا شافٍ أكثرَ من أن قال له: «تقدير الاسم ههنا أولى؛ لأن خبر المبتدأ في أغلب أحواله اسم»، ولم يبين ابن جني فيه شيئا أيضا»[2]، ويرى ابن مالك أن التقدير باسم الفاعل أولى وأرجح من التقدير بالفعل، ونسبه لسيبويه[3]، وصحح ابن عصفور التقدير بالمفرد؛ لأنه لا يحتمل الصدق والكذب[4]، ومما استدل به أصحاب الرأي القائلين بالتقدير بالمفرد[5]:

١- أن الأصل في خبر المبتدأ المفرد، فتقديره أولى.

٢- أن يقع فاصلا بين (أمّا) وجوابها، في نحو: أمّا خلفَك فزيد، ولا يُفصل بينهما إلا بالمفرد.

الثالث: أنه يجوز تقدير الوجهين، فيكون من قبيل المفرد، ويجوز أن يكون من قبيل الجملة؛ نظرا لتعادل المذهبين، وتكافئ الأدلة، وهذا رأي أبي علي في (المسائل العسكرية) و (المسائل المنثورة)[6]، وعليه سار ابن مالك في (الألفية) حيث قال:

وأخبَرُوا بظَرفٍ أو بحرف جرّ نَاوِين معنى (كَائِن) أو (استقَرّ)[7]

(١) انظر اللمع:٧٦وسر صناعة الإعراب٢/ ٧٥٥، وانظر رأيه أيضا في المغني لابن فلاح٢/ ٦٥٩ (رسالة دكتوراه)، المحصول في شرح الفصول١/ ٥٧٣، شرح الرضي على الكافية١/ ٢٤٥.

(٢) نتائج الفكر: ٤٢١.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية١/ ٣٤٩و٣٥٠، شرح التسهيل١/ ٣١٧، وانظر المقاصد الشافية٢/ ١٣.

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي١/ ٣٤٤.

(٥) انظرشرح الكافية الشافية١/ ٣٤٩وشرح التسهيل لابن مالك١/ ٣١٧، المغني لابن فلاح٢/ ٦٥٩ (رسالة دكتوراه)، المحصول في شرح الفصول١/ ٥٧٣، التعليقة على المقرب: ١٥٤.

(٦) المسائل العسكرية: ١٠٥، المسائل المنثورة: ٣٣.

(٧) متن ألفية ابن مالك: ٨، وانظر منهج السالك١/ ١٧٠، المقاصد الشافية ٢/ ١٢.

وقد قدّر سيبويه الظرف بكلا التقديرين؛ فنسب بعضهم له أنه يرى أن الظرف مقدر بالفعل، ورأى بعضهم أنه يرى أن الظرف مقدر بالاسم، كما سبق ذكره في القول الأول والثاني، والذي يظهر أن سيبويه ممن يجيز القول بالتقديرين معا، ونسبه ابن مالك للأخفش في (شرح الكافية الشافية)[1]، ونسبه الشاطبي لابن عصفور[2]، ويرى ابن هشام أنه لا يترجح تقدير متعلق الظرف اسما ولا فعلا، بل بحسب المعنى[3].

الرابع: أنه من قبيل المفرد في الخبر والحال، ومن قبيل الجملة في الصفة كالصلة؛ لِما بينهما من المناسبة[4]، وهذا رأي ابن جني[5]، وجعله ابن الرّمّاح الظاهر من كلام سيبويه، وهو رأي ابن خروف في الصفة[6].

الخامس: أنه قسم برأسه، ليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، وهذا رأي آخر لابن السراج، حكاه عنه أبو علي في (المسائل الشيرازيات)[7]، و (المسائل العسكرية) وجعله مذهبا حسنا[8]، ونسبه الشاطبي أيضا للشلوبّين[9]، والحجة لهذا الرأي» أنك تقول: إن في الدار زيدا، ولو كان بمنزلة (مستقر) أو (استقر) لم يجز تقديمه على اسم (إن)، كما لا يجوز تقديمها عليه»[10]، وذكر الشاطبي أن تقدير الخبر على هذا الرأي معنوي لا لفظي، كما في الأقوال السابقة، وأنه منوي

(١) ١/ ٣٥٠.

(٢) انظر المقاصد الشافية٢/ ١٣.

(٣) انظر مغني اللبيب٢/ ٥٨٤.

(٤) انظر المناسبة بين الصلة والصفة في كتاب الشعر٢/ ٤١٧، أمالي ابن الشجري١/ ٥و١٤١.

(٥) انظر اللمع: ٢٤٨ (الظرف الصلة مقدر بالفعل)، الخاطريات٢/ ١٩ رسالة ماجستير (الظرف الصلة والصفة مقدر بالفعل).

(٦) انظر شرح جمل الزجاجي١/ ٣٩٥.

(٧) لم أجده في المطبوع منها، ونقل حكاية الفارسي في (المسائل الشيرازيات) ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي١/ ٣٤٤، وأبو حيان في منهج السالك١/ ١٧٠.

(٨) ص١٠٥.

(٩) انظر المقاصد الشافية٢/ ٦، وجاء خلاف ذلك في التوطئة: ٢١٧، حيث جعل الخبر الظرف من قبيل المفرد.

(١٠) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٣٤٤، وانظر المسائل العسكرية: ١٠٥.

لا يظهر في اللفظ؛ لقيام الظرف والمجرور مقامه، فهما كالعِوض منه، وهو مما تُنوسِي في الخبرية حتى كأن الظرف والمجرور هما الخبر بأنفسهما[١].

وذهب الكوفيون إلى أن العامل في الظرف عامل معنوي، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يحتاج إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر؛ لذا انتصب الظرف خبرا للمبتدأ على الخلاف، وقد ردّ عليهم البصريون هذا[٢].

وأما الأمر الثاني في هذه المسألة من كلام ابن الرّمّاح فهو: إعراب المرفوع بعد الظرف المعتمد على موصول، أو موصوف، أو صاحب خبر أو حال، أو حرف استفهام، أو حرف نفي، ففيه أربعة مذاهب:

١- أنه فاعل، وادّعى بعضهم أن هذا الرأي مجمع عليه[٣]، وذكر ابن هشام الخضراوي أنه نُقل عن الأكثرين[٤]، ومنهم أبوعلي[٥] الذي لم يفرّق بين الصفة والخبر والحال، وجعل الجميع شيئا واحدا؛ لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدّرا بالفعل دون الاسم -كما قال ابن الرّمّاح- ولتقوِّيه بالاعتماد، كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، وفي كلام سيبويه ما يدل عليه[٦]، ووهّم السهيلي نسبة ذلك لسيبويه[٧].

٢- أنه مبتدأ، وإليه ذهب السيرافي، والسهيلي[٨]، وجعلاه مذهب سيبويه[٩].

---

(١) انظر المقاصد الشافية٢/ ١١.

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٢٩٣، الإنصاف١/ ٢٤٥، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٩١، شرح التسهيل لابن مالك١/ ٣١٣، المغني لابن فلاح١/ ٦٥٧ (رسالة دكتوراه)، شرح الرضي على الكافية١/ ٢٤٣.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية١/ ٢٤٧.

(٤) انظر التذييل والتكميل٤/ ٥٧، مغني اللبيب٢/ ٥٧٩.

(٥) انظر المسائل البصريات١/ ٥٠٩و٥١١.

(٦) انظر الكتاب١/ ٥٥، التعليقة على كتاب سيبويه١/ ٩١.

(٧) انظر نتائج الفكر: ٤٢٣.

(٨) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٤١٤، نتائج الفكر: ٤٢٢.

(٩) انظر الكتاب٢/ ٨٨.

٣- جواز الوجهين الرفع على الفاعلية والابتداء، وهو رأي الأخفش[١]، ونسبه ابن أبي الربيع لسيبويه[٢]، وكلام سيبويه محتمل، وكل تأوّل على مذهبه كما قال أبو حيان[٣].

واختار أبو حيان وابن هشام تجويز الوجهين مع ترجيح الفاعلية؛ لأنه إخبار بمفرد، ولسلامته من التقديم والتأخير[٤].

٤- التفصيل في الإعراب، فيعرب الظاهر المرفوع بعد الظرففاعلا إذا كان الظرف معتمدا على موصول أو موصوف، قال ابن جني: «الظرف إذا وقع صلة رفع الظاهر البتة، وذلك قولك: مررت بالذي في الدار أخوه، وضربت الذي بين الكرام أبوه، فالأب والأخ جميعا مرتفعان بالظرف، ولا ضمير فيه؛ لرفعه ظاهرا، وإنما صار يرفع الظاهر؛لأنه وقع موقعا الفعلُ فيه أقوى من الاسم، فقويت دلالته عليه، فرفع كما يرفع الفعل»[٥]، وأما إذا كان الظرف معتمدا على ذي خبر أو حال فيكون قائما مقام المفرد، فيرفع الظاهر بعده على الفاعلية، أو يتحمل الضمير والظاهربعده مبتدأ، كاسم الفاعل، وهذا إعراب ابن الرّمّاح، ويتضح منه أنه ممن يرى انتقال الضمير والعمل للظرف، وقال به قبل الأخفش، وأبو علي، وابن جني، وفيه خلاف[٦].

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/ ٤٠٢، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٥، شرح الرضي على الكافية١/ ٢٤٧، التذييل والتكميل٤/ ٥٧، وجاء إعراب الأخفش بالرفع على الفاعلية فقط في المسائل العسكرية: ١٠٨ والإغفال١/ ٣٢٩.

(٢) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي١/ ٥٨٥.

(٣) انظر التذييل والتكميل٤/ ٥٨.

(٤) انظر التذييل والتكميل٤/ ٥٥، شرح شذور الذهب:٣٨٣، مغني اللبيب٢/ ٥٧٩.

(٥) الخاطريات٢/ ٢٣ (رسالة ماجستير).

(٦) انظر رأي الأخفش في الإغفال١/ ٣٢٩والمسائل العسكرية: ١٠٨، ورأي أبي علي في المسائل المنثورة: ٣٣ والإغفال١/ ٣٣١، ورأي ابن جني في الخصائص٣٨٦والخاطريات٢/ ٢٣ (رسالة ماجستير)، وانظر الخلاف في شرح التسهيل لابن مالك١/ ٣١٨، المغني لابن فلاح١/ ٦٦٤ (رسالة دكتوراه)، المحصول في شرح الفصول١/ ٥٧٣، شرح الرضي على الكافية١/ ٢٤٦، التذييل والتكميل٤/ ٥٥.

وإذا لم يعتمد الظرف على شيء قبله فالاسم المرفوع بعده مبتدأ عند البصريين[1]، وفاعل عند الأخفش في أحد قوليه[2]، والمبرد[3]، والكوفيين[4].

المسألة الثالثة

أضرب الحروف

نص المسألة:

قال ابن الرّمّاح: «الحروف على ثلاثة أضرب: ضرب يدخل للائتلاف، وضرب لحدوث معنى لم يكن، وضرب زائد مؤكد، فالأول لو سقط سقط أصل الكلام، والثاني لو سقط تغير المعنى ولم يختلّ، والثالث لو سقط لم يتغير المعنى، والأول على أربعة أوجه: ربط اسم باسم، وربط فعل باسم، وربط فعل بفعل، وربط جملة بجملة، والثاني على ثلاثة أوجه: تخصيص الاسم كـ (الرجل)، والفعل كـ (سيضرب)، وينقل الكلام كحروف النفي، والثالث على وجهين: عامل، كـ (إن زيدا قائم)، وغير عامل، نحو: لزيد قائم»[5].

دراسة المسألة:

للحروف عند النحاة انقسامات عدة، منها انقسامها بحسب العمل والإهمال[6]، وانقسامها بحسب اللفظ والصيغة[7]، وانقسامها بحسب الاشتراك

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ١/ ١١٢، الإنصاف١/ ٥١، المغني لابن فلاح١/ ٦٦٩ (رسالة دكتوراه).

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ١/ ١١٢، الإنصاف١/ ٥١، شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/ ٤٠٢.

(٣) انظر رأي المبرد في الإنصاف١/ ٥١.

(٤) انظر الإنصاف١/ ٥١، المغني لابن فلاح١/ ٦٦٩ (رسالة دكتوراه)، شرح الرضي على الكافية١/ ٢٤٧

(٥) الأشباه والنظائر٢/ ٣٢.

(٦) انظر شرح المقدمة المحسبة١/ ٢١٦، المقتصد١/ ٨٨، المرتجل: ٢٤، أسرار العربية: ١٢، النهاية في شرح الكفاية ١/ ١٢٦، شرح الكافية الشافية لابن مالك١/ ١٧٢.

(٧) انظر الفوائد والقواعد: ٢٦، المقتصد١/ ٨٥، المرتجل: ٢٥، النهاية في شرح الكفاية١/ ١٢٥، رصف المباني: ٤، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٦٣.

والتخصيص[١]، وانقسامها بحسب فوائدها، أو أغراضها، أو معانيها في الكلام، وهو ما ذكره ابن الرّمّاح من بيان أضرب الحروف.

ويحسن قبل الشروع في الحديث عن كلام ابن الرّمّاح في أضرب الحروف استعراض ما ذكره عدد من النحاة قبله في بيان ذلك، حيث إنهم اتفقوا في أغلب هذه الأغراض والمعاني، وزاد بعضهم وفصّل فيها، مع اختلافٍ في عباراتهم وأساليبهم، فابن السراج في باب (مواقع الحروف) يذكر «أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع، إما أن يدخل على الاسم وحده، مثل: الرجل، أو الفعل وحده، مثل: سوف، أو ليربط اسما باسم: جاءني زيد وعمرو، أو فعلا بفعل، أو فعلا باسم، أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة، أو يكون زائدا».

واقتفى كثير من النحاة أثر ابن السراج في هذا، فالسيرا في وافق شيخه وذكر أن جملة الحروف تجيئ لمعاني الربط، والتعيين، وفصّل معاني ما يدخل على الكلام التام بأنه ما ينفي فعلا فقط، أو ينفي اسما فقط، أو يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب، أو ما يؤكد اسما فقط، أو يؤكد فعلا فقط، ولم يذكر معنى الزيادة[٢]، والرماني وافق شيخه أيضا فذكر سبعة أوجه لتصرف الحروف فيما تدخل عليه، ونقص منها وجهالزيادة[٣]، ولم يخرج الثمانيني في حديثه عن المعاني التي جاءت لها الحروف عما ذكره السيرافي[٤]، وزاد المجاشعي فيما يأتي له الحرف في (شرح عيون الإعراب)[٥]ما يأتي للتنبيه، وما يأتي ليكفّ العامل، ونَظَم مهذب الدين المهلبي أقسام ما جاءت له الحروف فزاد التعدية والجواب، قال[٦]:

تفَطَّن فإن الحرف يأتي لستَّةٍ لنقلٍ وتَخصِيصٍ وربطٍ وتعدِيَهْ

(١) انظر الفوائد والقواعد: ٢٨، المقتصد١/ ٨٦، النهاية في شرح الكفاية١/ ١٢٦، شرح عمدة الحافظ١/ ١٠٦.
(٢) انظر شرح كتاب سيبويه١/ ١٩.
(٣) انظر معاني الحروف: ١٦٨.
(٤) انظر الفوائد والقواعد: ٢٧.
(٥) ص٤٧.
(٦) انظر نظم الفرائد وحصر الشرائد: ٢٣٨.

وقد زِيد في بعض المواضِع واغْتَدَى جواباً كُسِيت العزَّ والأمْنَ تَزْدِيَهْ

واتفق الجزولي في (مقدمته)[1] مع ابن السراج في المعاني الثمانية التي للحرف، وفصّل فيما يدخل على الجملة التامة بأنه قالب لمعناها، أو مؤكِّد لها، أو مغيّر لها، أو زائد لمجرد التوكيد، وحديث ابن معطٍ في (الفصول الخمسون)[2] عن فائدة الحرف لم يخرج عما ذكره شيخه الجزولي، غير أنه نقص ما يدخل على الجملة المغيّر لها، وقسّم المؤكد للجملة إلى عامل وزائد، والشلوبين في (التوطئة)[3] سار على ما ذكره شيخه الجزولي من مجيء الحرف للتخصيص، والربط، والزيادة للتوكيد، وفصّل فيما يدخل على الجملة التامة بأنه يكون من أولها مغيّرا لمعناها، أو مؤكدا له، أو لاحقا لها من آخرها لإبانة معنى فيها كزيادة الندبة، والتعجب، والإنكار، أو لاحقا لها في جملتها كالاستغاثة، أو لاحقا للكلمة لتذكّر ما بعدها.

والملاحظ بعد هذا الاستعراض لما ذكره عدد من النحاة قبل ابن الرّمّاح في بيان أغراض الحروف وفائدتها أن كلامهم عنها إنما هو تعداد من غير أن يصنفوها تحت أقسام أو تحت أنواع معينة تلم شعثها وتجمع متشابهها، ويبدو أن جمع أغراض الحروف وفائدتها في تصنيف وأنواع كان في عصر ابن الرّمّاح، فابن يعيش وهو معاصر لابن الرّمّاح ذكر في (شرح المفصل)[4] أن الحرف دخل الكلام على ثلاثة أضرب، لإفادة معنى يدخل عليه، ولتعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به، ولزيادة ضرب من التأكيد، ثم ذكر مواضع كل ضرب مع الأمثلة، فالأول ثلاثة مواضع:

(١) ص٤، وانظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين١/ ٢١٨، شرح الجزولية للأبذي السفر الأول/ ٢١(رسالة دكتوراه).

(٢) ص١٥٣، وانظر المحصول في شرح الفصول١/ ٥٦.

(٣) ص١١٣.

(٤) ٨/ ٤.

أحدها: أن يدخل على الاسم.

الثاني: أن يدخل على الفعل.

الثالث: أن يدخل على الكلام التام والجملة المفيدة.

وأما الضرب الثاني من القسمة الأولى فهو في أربعة مواضع.

أحدها: أن يدخل لربط اسم باسم.

الثاني: أن يدخل لربط فعل بفعل.

الثالث: أن يدخل لربط فعل باسم.

الرابع: أن يدخل لربط جملة بجملة.

وأما الضرب الثالث فهو أن يدخل زائدا لضرب من التأكيد، ومثّل ابن يعيش لهذا الضرب ولم يذكر مواضع له.

وبالنظر في كلام ابن الرّمّاح في أضرب الحروف الثلاثة ومقارنته بكلام ابن يعيش نجد أن بينهما شبه اتفاق مع اختلاف في الصياغة والعبارة، وتميز كلام ابن يعيش بذكر الأمثلة لكل ضرب ومواضعه المختلفة، بينما تميز كلام ابن الرّمّاح بحسن الصياغة والعبارة، ووصف كل ضرب وبيانه، وبذكر وجهين لضرب زيادة الحرف للتأكيد، إلا أنه لم يمثّل لأوجه الضرب الأول، وتوضيح ما ذكره ابن الرّمّاح من أضرب الحروف الثلاثة كما يأتي:

الضرب الأول: ما يدخل الكلام للائتلاف، ولو سقط سقط أصل الكلام، وهو على أربعة أوجه[1]، وخلا كلام ابن الرّمّاح من التمثيل لها.

فالأول: ربط اسم باسم، وهو معنى العطف نحو: جاء زيد وعمرو.

والثاني: ربط فعل باسم، يريد حروف الجر، وهي تربط بين فعل واسم لا ينضاف أحدهما إلى الآخر فتفيد معنى التعدية، نحو: نظرت إلى زيد، وانصرفت

(١) انظر شرح هذه الأوجه والتمثيل لها في شرح المفصل٨/ ٥، شرح المقدمة الجزولية الكبير١/ ٢١٨، المغني لابن فلاح ١/ ١٤٩ (رسالة دكتوراه)، المحصول في شرح الفصول١/ ٥٦.

عن عمرو، أو تربط بين فعل واسم ينضاف أحدهما إلى الآخر على معنى أفاده الحرف، نحو: أكلت من الرغيف.

والثالث: ربط فعل بفعل، نحو: قام زيد وقعد، إذا قطعت النظر عن الفاعل، وإلا كان رابطا للجملة بالجملة.

والرابع: ربط جملة بجملة، بحرف العطف نحو: قام زيد وخرج عمرو، أوبحرف الشرط نحو: إن قام زيد قام عمرو، «ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد، فإنه جملة تامة، فإذا جئت بحرف الشرط عاد ناقصا، واحتاج إلى جملة أخرى، ولولا حرف الشرط لما كان بين الجملتين ارتباط، ولله أبو الفتح حيث قال في الخصائص: بابٌ في التامّ يُزاد عليه يعود ناقصا، وغرضه ما ذكرتُه»[1].

والضرب الثاني: ما يدخل الكلام لحدوث معنى لم يكن، ولو سقط تغيّر المعنى ولم يختلّ، وهو على ثلاثة أوجه، الأول: تخصيص الاسم كـ (الرجل)، فحرف التعريف خصص النكرة بعد الشياع، والثاني تخصيص الفعل كـ (سيضرب)، والسين خصصت الفعل للاستقبال بعد أن كان صالحا للحال، والثالث: ينقل الكلام من معنى إلى معنى آخر، كحروف النفي والاستفهام، فقولك: (زيد قائم) موجب، فإذا دخل عليه حرف النفي صار منفيا، وهو خبر كذلك، فإذا دخل عليه حرف الاستفهام صار استخبارا.

والضرب الثالث: ما يدخل الكلام زائدا مؤكِّدا، ولو سقط لم يتغيّر المعنى، وهو على وجهين: عامل، كـ (إن زيدا قائم)، وغير عامل، نحو: لزيد قائم.

والحروف المؤكِّدة تنقسم قسمين[2]: ما يؤكد المعنى ويقويّه، كلام الابتداء و(إنّ)، وما يقوّي اللفظ ويمتنّه، ويزيل قلَقَه كـ (ما) فيقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

(١) المحصول في شرح الفصول١/ ٥٦، وانظر الخصائص٢/ ٢٧٢، شرح المقدمة الجزولية الكبير١/ ٢٢٥.
(٢) انظر المحصول في شرح الفصول١/ ٥٨.

وبعض المتأخرين من النحاة ذكر للحرف نحوا من خمسين معنى، وزاد غيره معاني أخر، ويرى المرادي أن هذه المعاني المشار إليها يرجع غالبها إلى خمسة أقسام: معنى في الاسم خاصة، ومعنى في الفعل خاصة، ومعنى في الجملة، وربط بين مفردين، وربط بين جملتين، قال: «وإنما قلت: يرجع غالبها؛ لأن منها ما هو خارج عن هذه الأقسام، كالكف، والتهيئة، والإنكار، والتذكار، وغير ذلك»[1].

المسألة الرابعة

عَلم الشخص الجنسي

نص المسألة:

قال ابن الرّمّاح: «قد يَرِد العَلم جنسا معرَّفا باللام التي لتعريف الجنس، وذلك بعد (نِعْمَ) و (بِئْسَ)، فتقول: نِعْمَ العُمَرُ عمرُ بنُ الخطاب، وبِئْسَ الحجّاجُ حجّاجُ بنُ يوسف؛ لأن (نِعْمَ) لا تدخل إلا على جنس معرَّف، وقد يُجعل العَلم جنسا منكَّرا، وذلك بعد (لا)، نحو:

لا هيثَمَ الليلةَ للمطِيِّ

ولا بَصْرَة لكم ولا بِصْرَ، ولا أبا حسنٍ لها»[2].

دراسة المسألة:

لوضع العَلم عند العرب مقصدان، أولهما العناية بالأفراد والإخبار عنهم، فخصّوا كل واحد من الأفراد باسم يخصّه، وهذا علم الشخص، وثانيهما العناية في التخاطب بتخصيص الأجناس باسم مخصوص، بحيث يكون كل فرد من أفراد ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم لما قصدوه بالإخبار عنه، وهذا علم الجنس[3]، وقد يأتي علم الشخص جنسا كما ذكر ابن الرّمّاح، وذلك في موضعين:

(١) الجنى الداني: ٢٥.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/ ٩١.

(٣) انظر المقاصد الشافية ١/ ٣٨٠.

الموضع الأول: علم الشخص الجنسي المعرّف ب (أل) الجنسية إذا كان فاعلا لنعم أو بئس، نحو: نِعْمَ العُمَرُ عمرُ بنُ الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبِئْسَ الحجّاجُ حجّاجُ بنُ يوسف، وقد سبق خَطّاب المارْدِيّ[1] ابن الرّمّاح في ذكر هذا الموضع فقال: «وقد يجوز: نِعم الزيدُ زيدُ بن حارثة، ونِعم العمرُ عمرُ بن الخطاب؛ لأنك أردت واحدا من جماعة، فصار جيدا حسنا لكل مَن له هذا الاسم»[2].

وإنما كان فاعل نعم وبئس الظاهر جنساً ا لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنهما لـمّا وُضعا للمدح العام والذمّ العام جُعل فاعلهما عاما ليطابق معناهما، إذ لو جُعل خاصا لكان نقضا للغرض؛ لأن الفعل إذا أُسند إلى عام عمّ، وإذا أُسند إلى خاص خصّ، وحُكي هذا عن الزجاج[3]، فلما كان معناهما المبالغة في المدح أو الذم وفاعلهما الظاهر جنسا صار المخصوص بالمدح أو الذمّ كالمذكور مرتين مُعَمّما ومخصوصا[4]، وفي ذلك إفادة بالإبهام أولا، ثم التفسير ثانيا، فيكون ذلك أوقَعَ في النفس مما لو جاء مفسَّرا من أول الأمر؛ لأن النفوس جُبلت على الحرص على معرفة المبهم أولا[5].

والوجه الثاني: أنهم جعلوه جنسا ليدل أن الممدوح والمذموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس، فذكر المعرَّف الجنسي وإردافه بالمخصوص إيذان في المدح بأن كل فضيلة افترقت في الجنس اجتمعت فيه، وإيذان في الذم بأن كل نقيصة افترقت في الجنس اجتمعت فيه[6].

---

(١) خطّاب بن يوسف القرطبي، أبو بكر المارْدِيّ، من جِلّة النحاة ومحققيهم، والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان، صاحب كتاب الترشيح، مات بعد سنة ٤٥٠هـ، انظر بغية الوعاة١/ ٥٥٣.

(٢) تذكرة النحاة: ٢٨٥، ارتشاف الضرب٤/ ٢٠٤٣.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش٧/ ١٣٠.

(٤) انظر النهاية في شرح الكفاية٤/ ١٢٤٠، المحصول في شرح الفصول١/ ٣٦٣.

(٥) انظر المغني لابن فلاح٢/ ١١٦٧(رسالة دكتوراه).

(٦) انظر النهاية في شرح الكفاية٤/ ١٢٤٠، شرح المفصل لابن يعيش٧/ ١٣٠، المغني لابن فلاح٢/ ١١٦٨(رسالة دكتوراه)، المحصول في شرح الفصول١/ ٣٦٣.

والوجه الثالث: أن فائدة العموم في الفاعل اندراج المخصوص فيه، فيقوم اندراجه فيه مَقام عود الضمير من جملة الخبر على المبتدأ[١].

وكون (أل) في فاعل نعم وبئس تفيد الجنسية هو ظاهر كلام سيبويه[٢]، وهو رأي الجمهور، كابن السراج[٣]، وأبي علي وأتباعه[٤]، وخطّاب الماردِيّ[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن خروف[٧]، وابن الرّمّاح، وابن عصفور[٨].

وقال قوم: هي جنسية مجازا مبالغة[٩]، ويرى ابن الحاجب أن (أل) في فاعل نعم وبئس لتعريف مبهم في الوجود مطابق لمعهود ذهني، يقول: «ولا يستقيم أن يكون للعموم، كما يقول كثير من النحويين، وهو من غلطهم الواضح، وكيف يستقيم أن يكون للعموم وهو يُفسر بالواحد في قولك: نعم الرجل زيد؟ وقد نصّ سيبويه في غير موضع على أن (زيدا) في قولك: نعم الرجل زيد، تفسير للرجل، وأنه لا يستقيم أن يكون لغيره»[١٠]، وعلّق ابن فلاح على رأي ابن الحاجب بأنه موافق لـمَن قال من الأصوليين: إن المفرد المعرَّف باللام لا يفيد العموم»[١١].

ووافق اللورقيُّ الأندلسيُّ ابنَ الحاجب في أن (أل) ليست للجنس المستغرِق، محتجا بجواز التثنية والجمع في: نعم الرجلان، ونعم الرجال، والجنس الذي بمعنى الاستغراق لا يثنى ولا يجمع، ورد عليه ابن إياز في هذا[١٢].

(١) انظر المغني لابن فلاح٢/ ١١٦٩(رسالة دكتوراه).
(٢) انظر الكتاب٢/ ١٧٦وما بعدها، شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/ ١٠، الإيضاح: ١٢٦، شرح جمل الزجاجي لابن خروف٢/ ٥٩٧، ارتشاف الضرب٤/ ٢٠٤٣.
(٣) انظر الأصول١/ ١١١وما بعدها.
(٤) انظر الإيضاح: ١٢٦، اللمع لابن جني: ٢٠٠، المقتصد١/ ٣٦٣.
(٥) انظر تذكرة النحاة: ٢٨٥، ارتشاف الضرب٤/ ٢٠٤٣.
(٦) انظر شرح المفصل٧/ ١٣٠.
(٧) انظر شرح جمل الزجاجي٢/ ٥٩٣.
(٨) انظر شرح جمل الزجاجي١/ ٦٠٠.
(٩) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٦٠٤، المقرب: ١/ ٦٧، التذييل والتكميل١٠/ ٨٧، منهج السالك ٤/ ١٣٦٩، ارتشاف الضرب٤/ ٢٠٤٣ .
(١٠) شرح الوافية نظم الكافية: ٣٧٥، وانظر الإيضاح في شرح المفصل٢/ ٩٧، شرح المقدمة الكافية٣/ ٩٣٠.
(١١) المغني٢/ ١١٦٨(رسالة دكتوراه)، وانظر المحصول في علم أصول الفقه٢/ ٣٦٧.
(١٢) انظر المباحث الكاملية٢/ ل٣٣ مخطوط، المحصول في شرح الفصول١/ ٣٦٤.

وليست (أل) للاستغراق الجنسي كذلك عند الرضي؛ لأن علامة المعرّف باللام الجنسية صحة إضافة (كل) إليه، ولا يصح أن يقال: نِعم كل الرجل زيد، ولو على سبيل المجاز والمبالغة، وليست (أل) كذلك عند الرضي للإشارة إلى ما في الذهن، كما قال ابن الحاجب؛ لأن هذه الفائدة يقوم بها الاسم نفسه المجرد عن (أل)، فالتعريف الذهني لا معنى له، و (أل) عند الرضي للتعرَّف اللفظي؛ لأن لأصل تنكير فاعل نِعم وبئس؛ لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص، ولكنهم التزموا تعريفه لفظا وهو نكرة حقيقة لداع لهم إلى ذلك، وهو أنهم غلّبوا تأخير هذا المبتدأ ليحصل به التفسير بعد الإبهام؛ لوقع ذلك في النفوس[1].

وذكر أبو حيان في (ارتشاف الضرب)[2] أن (أل) عند قوم: «عهدية شخصية، وهو مذهب أبي إسحاق بن مُلْكُون من أصحابنا[3]، وأبي منصور الجواليقي من أهل بغداد[4]، ومحمد بن مسعود من نحاة غَزْنَة[5]، ورجّحه الأستاذ أبو عبد الله الشّلوبين الصغير[6]».

ويعلّق ناظر الجيش على هذه الأوجه الأربعة في (أل) في فاعل نعم وبئس بأنه «لا يخفى تجاذب الأدلة في هذه الأوجه، فعلى الناظر أن يتأمل ويرجّح من الأربعة ما أقل خدشا من غيره، والذي يظهر أنها عهدية، إما تعهد ذهني، أو تعهد خارجي، والربط بالمعنى جائز إذا لم يحصل لبس»[7].

(١) انظر شرح الرضي على الكافية٤/ ٢٤٠و٢٤٣.
(٢) ٤/ ٢٠٤٣، وانظر التذييل والتكميل١٠/ ٨٨، منهج السالك٤/ ١٣٦٩.
(٣) إبراهيم بن محمد بن مُلكون الإشبيلي، أستاذ نحوي جليل، له إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج، توفي سنة ٥٨٤هـ، انظر بغية الوعاة١/ ٤٣١، وانظر رأيه في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٦٠٥.
(٤) انظر معجم الأدباء١٩/ ٢٠٥.
(٥) محمد بن مسعود الغَزني، ابن الذكي، صاحب كتاب البديع، توفي سنة ٤٢١هـ، انظر بغية الوعاة١/ ٢٤٥.
(٦) محمد بن علي الأنصاري المالقي، يعرف بالشلوبين الصغير، من النبهاء الفضلاء، بارع الخط، له شرح على أبيات سيبويه، وتكملة شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية، توفي سنة ٦٦٠هـ، انظر بغية الوعاة١/ ١٨٧.
(٧) تمهيد القواعد٥/ ٢٥٤٩.

الموضع الثاني: من مواضع مجيء علم الشخص جنسا كما ذكر ابن الرّمّاح: علم الشخص الجنسي الواقع اسما لـ(لا) النافية للجنس، نحو قول الراجز:

لا هيثَمَ الليلةَ للمطِيِّ[1]

وقولهم: لا بَصْرَة لكم ولا بِصْرَ[2]، ولا أبا حسنٍ لها[3]، ونحوها.

وفي هذه الشواهد عملت (لا) في المعرفة، وهذا مخالف لشرط عملها عند البصريين، وهو أن يكون اسمها نكرة، قال سيبويه: «فـ(لا) لا تعمل إلا في نكرة، كما أن (رُبّ) لا تعمل إلا في نكرة»، وقال أيضا: «واعلم أن المعارف لا تجري مَجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا»[4].

وإنما كان اسمها نكرة لكون (لا) تنفي نفيا عاما مستغرَقا، فلا يكون بعدها معرفة؛ لأن التعريف ينافي العموم، و(لا) في هذا المعنى نظيرة (رُبّ) و (كم) في الاختصاص بالنكرة[5].

والجواب عن الشواهد السابقة هو أن اسم (لا) جاء معرفة لفظا نكرة معنى، ولتأويله بالنكرة وجهان مشهوران هما:

الوجه الأول: أن يُجعل الاسم واقعا في الحال على مسماه، وعلى كل مَن أشبه مسماه؛ لاشتهاره بسَخَلّة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، فيكون إذ

(١) الرجز من شواهد الكتاب٢/ ٢٩٦، المقتضب٤/ ٣٦٢، الأصول١/ ٣٨٢، شرح المفصل لابن يعيش٢/ ١٠٣.

(٢) انظر الكتاب٢/ ٢٩٦، الحجة للقراء السبعة٥/ ١٤١، النهاية في شرح الكفاية٥/ ١٥٢٠، والبصرة: حجارة رخوة إلى البياض، وبها سميت البصرة، فإذا أسقطت منه الهاء قلت: بِصر، بالكسر، انظر الصحاح(بصر)٢/ ٥٩١.

(٣) انظر الكتاب٢/ ٢٩٧، وورد الأثر منسوبا لمعاوية رضي الله عنه في النهاية في غريب الحديث والأثر٤/ ٢٥٤، ومنسوبا لعمر رضي الله عنه في حق علي رضي الله عنه في شرح شذور الذهب: ٢٠١.

(٤) الكتاب٢/ ٢٧٤ و ٢٩٦.

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش٢/ ١٠٣، المحصول في شرح الفصول١/ ٦٠١.

ذاك نكرة لعمومه، وإيقاع اسم الشخص على مَن أشبهه جائز في كلام العرب، نحو: زيد زهير، وعلى هذا تُنزع منه (أل)؛ لأن التنكير مع وجودها غير جائز[1]، وهذا الوجه ذكره ابن الرّمّاح، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكّر، وهذا كما قالوا: لكل فرعونٍ موسىً، أي: لكل جبار قهار، فيصرف فرعون وموسى؛ لتنكيرهما بالمعنى المذكور.

الوجه الثاني: أن يُقدّر مضاف هو (مثل)، ثم يحذف ويقام العَلم مُقامه في الإعراب والتنكير، ولا يتعرف (مثل) بالإضافة لتوغله في الإبهام، أي: لا مثل هيثم، ولا مثل بصرة لكم، ولا مثل أبي حسن، فالنفي هنا لا يُراد به نفي هؤلاء المعرَّفين، وإنما المراد نفي منكورين كلهم في صفة هؤلاء، فالمعنى الذي يقال هذا الكلام عنده هو الذي يسوّغ التنكير، وذلك أنه إنما يقال لإنسان يقوم بأمر من الأمور له فيه كفاية، ثم يحضر ذلك الأمر ولم يحضر ذلك الإنسان ولا من كفى فيه كفايته[2]، وعلى هذا التأويل يمتنع وصفه عند الأخفش؛ لأنه في صورة النكرة، فيمتنع وصفه بمعرفة، وهو معرفة في الحقيقة، فلا يوصف بنكرة، فبطل الوصف[3].

والتنكير على الوجه الأول أحسن من التنكير على الوجه الثاني الذي فيه حذف للمضاف وإقامة المضاف إليه مُقامه وهو معرفة، فتكون (لا) قد عملت حينئذ في المعرفة، فالحكم للملفوظ به والحالة هذه كما جرت عليه عادة العرب،

(١) انظر الكتاب٢/ ٢٩٦، المسائل المنثورة: ١٠٣، الغرة في شرح اللمع١/ ١١١، النهاية في شرح الكفاية٥/ ١٥٢٢، المغني لابن فلاح ٢/ ١٠٤٠ (رسالة دكتوراه)، شرح الرضي على الكافية٢/ ١٦٦، التذييل والتكميل٥/ ٢٨٨.

(٢) انظر الأصول١/ ٣٨٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/ ٣٧، الغرة في شرح اللمع١/ ١١١، النهاية في شرح الكفاية٥/ ١٥٢١، شرح المفصل لابن يعيش٢/ ١٠٣، المغني لابن فلاح٢/ ١٠٤٠ (رسالة دكتوراه)، شرح الرضي على الكافية٢/ ١٦٦، التذييل والتكميل٥/ ٢٨٨.

(٣) انظر رأي الأخفش في الغرة في شرح اللمع١/ ١١٢، المغني لابن فلاح٢/ ١٠٤٠ (رسالة دكتوراه)، شرح الرضي على الكافية٢/ ١٦٦.

ولا تجعله للمحذوف إلا في قليل من الكلام، وبابه الشعر، وإلى هذا ذهب ابن النحاس وأبو حيان[١].

والوجه الثاني في التأويل بالنكرة على تقدير مضاف هو (مثل) ممنوع عند ابن مالك لأربعة أوجه[٢]:

الأول: ذكر (مثل) بعده، كقول الشاعر:

تُبكِّي على زيد ولا زيدَ مثلُه ... بَريءٌ من الحمّى سليمُ الجوانحِ[٣]

فتقدير (مثل) قبل (زيد) وبعده (مثله) وصفا أو خبرا ممتنع؛ لأنه يستلزم وصف الشيء بنفسه، أو الإخبار عنه بنفسه.

الثاني: إذا قدّر (مثل) لزم خلاف قصد المتكلم في نفي مسمّى العَلم بـ (لا)؛ لأن نفي مثل الشيء لا تعرض فيه لنفي ذي المثل.

الثالث: أنه قد يكون انتفاء مثل العَلم معلوما لكل أحد، فلا يكون في نفيه فائدة، نحو: لا أبا حسن لها، ولا بصرة لكم.

الرابع: التزام العرب تجرد العَلم المنفي بـ (لا) من (أل)، ولو كانت إضافة (مثل) منوية لم يُحتج إلى ذلك.

وذكر ابن مالك تقدير قوم آخرين في تأويل العَلم المنفي بـ (لا) بالنكرة هما: لا مسمّى بهذا الاسم، ولا واحد من مسمّيات هذا الاسم، وكلا التقديرين لا يصح اعتبارهما مطلقا؛ لأن من الأعلام ما له مسمّيات كثيرة، والتقدير بأحد

(١) انظر التعليقة على المقرب: ٢٨٨، التذييل والتكميل٥/ ٢٨٩.
(٢) انظر شرح التسهيل٢/ ٦٧، شرح الكافية الشافية١/ ٥٣١.
(٣) من الطويل، ورد في المقرب١/ ١٨٩، شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٦٧، شرح الكافية الشافية لابن مالك١/ ٥٣١.

التقديرين كذب[1]، ويستلزم ألا يُستعمل هذا الاستعمال إلا عَلَم مشترك فيه كـ (زيد)، وليس ذلك لازما لقولهم: لا بَصرة لكم، ونحوها[2].

والصحيح عند ابن مالك ألا يقدّر هذا النوع بتقدير واحد، بل يقدّر ما ورد فيه بما يليق به، وبما يصلح له، فيقدّر: لا زيدَ مثلُه، بلا واحد من مسمّيات هذا الاسم مثله، ويقدّر: لا أبا حسن لها، ولا بَصرة لكم، بلا مثل أبي حسن، ولا مثل بَصرة، ولا يضر في ذلك عدم التعرّض لنفي المنكّر، فإن سياق الكلام يدل على القصد[3]، والوجه في هذا الاستعمال أن يكون على قصد: لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به[4]، ويجوز عند قوم من الكوفيين عمل (لا) النافية للجنس في العَلَم، نحو: لا زيدَ لك، بلا تأويل[5].

المسألة الخامسة

معاني (ما) في (ربّما)

نص المسألة:

قال ابن الرّمّاح: « (ربّما) على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن (ما) كافّة، كما قال:

فإنْ يُمسِ مهجورَ الفناءِ فربّما ... أقامَ به بعدَ الوفودِ وفودُ

وغير كافّة:

مَاويّ يا ربّتَما غارةٍ ... شعواءَ كاللّذعة بالمِيسمِ

(١) انظر شرح التسهيل ٢/ ٦٧و٦٨.
(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣١و٥٣٢.
(٣) انظر شرح التسهيل ٢/ ٦٨.
(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٢.
(٥) انظر الأصول ١/ ٤٠٦، الغرة في شرح اللمع ١/ ١٤٣، ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠٦، همع الهوامع ٢/ ١٩٤.

ونكرة موصوفة:

ربّما تكرهُ النفوسُ من الأمر

ويحتمل الثلاثة قوله:

لقد رُزِئتْ كعبُ بن عوفٍ وربّما فتىً لم يكن يرضى بشيءٍ يَضيمُها

(فتى) مرفوع بما يفسره (يضيمها)؛ لأن (ربّما) صارت مختصة بالفعل كـ (إذا) و (إنْ)، تقديره: لم يرضَ فتى لم يكن يرضى، أو لم يكن فتى يرضى، أو مفعول بإضمار فعل تقديره: وربّما رُزِئتْ فتى لم يكن يرضى، أو مفعول بـ (رُزِئتْ) المذكور، وفي هذه الأوجه كافّة، أو تُجعل زائدة، و (فتى) محله جر، أو نكرة موصوفة، أي: ربّ شيء فتى لم يكن يرضى»[1].

دراسة المسألة:

(ربّ) حرف جر عند البصريين[2]، واسم عند الأخفش في أحد قوليه[3]، والكسائي[4]، والفراء[5]، وابن الطّراوة[6]، والفُرُّخان[7]، والسهيلي[8]، وقوّى الرضي القول باسميتها[9].

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٦.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٤٢٠، المقتضب ٣/ ٥٧، الأصول ١/ ٤١٦، الحجة للقراء السبعة ٥/ ٣٦، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨٣٢.

(٣) انظر رأي الأخفش في المسائل الشيرازيات ٢/ ٦٠٧، الغرة في شرح اللمع ٢/ ٥٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٥ (وفيه أن ذلك أحد قوليه)، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٨٨. منهج السالك ٣/ ٧٩٣.

(٤) انظر رأي الكسائي في الأصول ١/ ٤١٨، أمالي السهيلي: ٧٢، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٢٧، منهج السالك ٣/ ٧٩٣، تذكرة النحاة: ٥.

(٥) انظر رأي الفراء في التذييل والتكميل ١١/ ٢٧٨، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٧.

(٦) انظر رأي ابن الطراوة في أمالي السهيلي: ٧٢، منهج السالك ٣/ ٧٩٣، التذييل والتكميل ١١/ ٢٧٨، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٧، تذكرة النحاة: ٥.

(٧) انظر المستوفى في النحو ١/ ١٧٦، والفُرُّخان هو علي بن مسعود، القاضي كمال الدين، أكثر أبو حيان من النقل عنه، انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٠٦.

(٨) انظر أمالي السهيلي: ٧٢.

(٩) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٩٠.

وتقع (ما) بعد (ربّ)على ثلاثة معان:

الأول: أن تكون (ما) كافّة، وهي تكفّ ما تدخل عليه عما كان يُحدِث قبل دخولها فيه من عمل، وتدخل على ما لم تكن تدخل عليه قبل الكف عن عمله[1]، وتسمى الموطّئة[2] والمهيّئة[3] والمسلِّطة[4] حينذاك، فـ (ما) في (ربّما) كفّت (ربّ) عن عمل الجر، ووطّأت وهيّأت وسلّطت دخولها على الفعل بعد أن كانت مختصة بالاسم فقط، واستشهد ابن الرّمّاح على (ما) الكافة في (ربّما) بقوله:

فإنْ يُمسِ مهجورَ الفناءِ فربّما أقامَ به بعدَ الوفودِ وفودُ[5]

واختُلف في مدخول (ربّما) المكفوفة، فنُقل عن المبرد أنه يليها الجملة الفعلية والجملة الأسمية[6]، وهذا رأيعدد من النحاة كابن السراج، والهروي، والزمخشري، وابن الدهان، وابن يعيش، والجزولي، وابن معط، وابن مالك[7]، وذهب سيبويه والأخفش والفارسي إلى أنه لا يليها إلا الجملة الفعلية[8]، وما ورد من إيلائها الجملة الإسمية فهو خاص بالشعر أو مؤول، وهذا عند أبي حيان مذهب الجمهور[9].

(١) انظر المسائل المشكلة: ٢٨٦.

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/ ٤٥٧.

(٣) انظر الكتاب٣/ ١١٥، الأزهية: ٩٣.

(٤) انظر معاني الحروف للرماني: ٩١، وهو منسوب له،انظر بحث: كتاب معاني الحروف المنسوب إلى الرماني، تحقيق اسمه ونِسبته إلى ابن فضال المجاشعي، للدكتور سيف العريفي، مجلة عالم الكتب، مج٢٣، ع٥و٦، ص٥٠٩.

(٥) من الطويل، انظر الشعر والشعراء٢/ ٧٦٩، شرح الحماسة للمرزوقي١/ ٨٠٠، خزانة الأدب ٩/ ٥٣٩.

(٦) انظر رأي المبرد في إعراب القرآن للنحاس٢/ ٣٧٦، التذييل والتكميل١١/ ٢٧٣، منهج السالك٣/ ٩٠٩، الجنى الداني: ٤٥٥، وقصر المبرددخولها على الأفعال في المقتضب ٢/ ٤٨و٥٥.

(٧) انظر الأصول١/ ٤١٩، الأزهية: ٩٣و٢٦٥، المفصل: ٢٨٦، الغرة في شرح اللمع٢/ ٥٩٠، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٣٠، المقدمة الجزولية: ١٢٦، الفصول الخمسون: ٢١٤، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١٧٤.

(٨) انظر الكتاب٣/ ١١٥، معاني القرآن للأخفش٢/ ٤١١، الإيضاح: ٢٦٦، الحجة للقراء السبعة٥/ ٣٨.

(٩) انظر التذييل والتكميل١١/ ٢٧٤.

ولا يكون الفعل الذي يلي (ربّما) المكفوفة إلا ماضيا عند أكثر النحويين كالفارسي وابن الدهان وابن عصفور[١]؛ لأنه لما كانت (ربّ) تأتي لما مضى فكذلك (ربّما)، «لا تُخرجها (ما) عن المضيّ، كما لم يُخرج (لم) إلحاق (ما) الزائدة عن الدخول على لفظ المضارع، تقول: لم تقم، ولّما تقم»[٢]، وأجاز ابن السراج والمهلبي وابن الشجري أن يأتي بعدها الحال[٣]، وظاهر كلام سيبويه جواز دخولها على المستقبل، وقاله كثير من النحاة كما يقول أبو حيان في (التذييل والتكميل)[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، والآية عند المانعين مؤولة على حكاية حال تكون عند الفارسي وابن الدهان[٥]، وعلى تنزيل المستقبل منزلة الماضي الواقع؛ لصدق الوعد وقرب الدنيا من الآخرة عند الفراء والرماني[٦].

وعلى إضمار (كان) عند الكوفيين[٧]، وابن السراج[٨]، والرَّبعي[٩]، ونسبه السخاوي للزجاج[١٠]، وهذا مخالف لقياس سيبويه في إضمار (كان)[١١]، وأجاز الأخفش والفارسي في (الحجة) أن تكون (ما) في الآية نكرة موصوفة بمعنى

(١) انظر الإيضاح: ٢٦٦، الحجة للقراء السبعة٥/ ٣٨، الغرة في شرح اللمع٢/ ٥٩٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٠٦.
(٢) التذييل والتكميل١١/ ٢٧٦.
(٣) انظر الأصول١/ ٤٢٠، نظم الفرائد: ٢٤٥، أمالي ابن الشجري٣/ ٤٨
(٤) ١١/ ٢٧٥، وانظر الغرة في شرح اللمع٢/ ٥٩١، شرح الرضي على الكافية٤/ ٢٩٦، مغني اللبيب١/ ١٨٣.
(٥) انظر تأويل الفارسي في الإيضاح: ٢٦٧، الحجة٥/ ٣٩، ولم يؤول ذلك في المسائل الشيرازيات٢/ ٦٠٥ والمسائل المشكلة: ٢٨٧، وتأويل ابن الدهان في الغرة في شرح اللمع٢/ ٥٩٠.
(٦) انظر معاني القرآن٢/ ٨٢، ورأي الرماني في أمالي ابن الشجري٢/ ٥٦٥، ورده ابن هشام بالتكلف في مغني اللبيب١/ ١٨٣.
(٧) انظر شرح الرضي٤/ ٢٩٥، التذييل والتكميل١١/ ٢٧٦، منهج السالك٣/ ٩٢٦.
(٨) انظر الأصول١/ ٤١٩.
(٩) انظر رأي الربعي في شرح الرضي على الكافية٤/ ٢٩٥.
(١٠) انظر المفضل في شرح المفصل(قسم الحروف): ٧٥.
(١١) انظر الكتاب١/ ٢٥٨و٢٦٤.

(شيء)، كأنك قلت: ربّ شيء يَودُّ، أي: ربّ وُدّ يَودُّه الذين كفروا[1]، وهذا قول الكوفيين أيضا[2]، ولم يوافق الفارسي على ذلك في (المسائل المشكلة) و (المسائل الشيرازيات)[3]؛ لأن المعنى ليس على وُدّ شيء في إسلامهم، إنما الذي يودُّونه الإسلام وتمنيهم له، وهو غير مستقيم عند السخاوي؛ لخلو الصفة عن ضمير الموصوف، ولو قُدّر لفسد المعنى[4]، وباطل عند ابن هشام الخضراوي؛ لأن (لو) في الآية تحتاج على هذا التقدير إلى جواب، ولا يكون من جنس ما قبلها، ولا يصح هنا، وإنما هي بمنزلة (أنْ) معمولة لما قبلها[5]، والصحيح دخول (ربّما) المكفوفة على الجملة الإسمية، وعلى الفعل المضارع قليلا بلا تأويل.

الثاني من معاني (ما) بعد (ربّ): أن تكون (ما) زائدة غير كافة، وتُسمّي ملغاة دخولها كخروجها، ويبقى لـ (ربّ) عملها، ودخولها عليها أقل من الكافة[6]، واستشهد ابن الرّمّاح على ذلك بقوله:

مَاويّ يا ربّتَمَا غارةٍ شعواءَ كاللّذعة بالمِيسمِ[7]

وزعم السخاوي في (المفضل في شرح المفصل)[8] أن ما هنا في (ربّتَمَا غارةٍ) بمعنى شيء، و(غارةٍ) صفة لها، ولم أجد أحدا ذكر ذلك غيره فيما رجعت إليه.

الثالث من معاني (ما) بعد (ربّ): أن تكون نكرة موصوفة بمعنى شيء، واستشهد ابن الرّمّاح على ذلك بقوله:

(١) انظر معاني القرآن للأخفش٢/ ٤١١، الحجة للقراء السبعة٥/ ٤١.
(٢) انظر الأزهية: ٩٥، أمالي ابن الشجري٢/ ٥٦٥.
(٣) انظر المسائل المشكلة: ٢٨٨، المسائل الشيرازيات٢/ ٤٩٨.
(٤) انظر المفضل في شرح المفصل(قسم الحروف): ٧٦.
(٥) انظر التذييل والتكميل١١/ ٢٧٥.
(٦) انظر الغرة في شرح اللمع٢/ ٥٩٠، شرح المفصل لابن يعيش٨/ ٣٠، شرح الرضي على الكافية٤/ ٢٩٤، رصف المباني: ١٩٤،
(٧) من السريع، انظر نوادر أبي زيد: ٢٥٣، معاني القرآن للفراء٢/ ٢٣٦، أمالي ابن الشجري٢/ ٤١٣، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١٧٢، منهج السالك٣/ ٩١٣.
(٨) قسم الحروف: ٨٠.

ربّما تكرهُ النفوسُ من الأمـ ـر له فَرْجَة كحَلِّ العِقَالِ[١]

أي: ربّ شيء تكرهه النفوس[٢]، ولا يجوز عند الفارسي أن تكون (ما) في البيت كافة؛ لأن الذكر عاد إليها من (له فَرجة)، ولا يجوز أن تكون معه حرفا، والهاء في (تكره) مرادة، والتقدير: تكرهه النفوس[٣]، و(ما) في البيت كافة عند الرماني[٤]، وأجازه ابن الدهان، ومفعول (تكره) محذوف، و (مِن) صفة، أو زائدة عند الأخفش في الإيجاب[٥]، ويرى ابن الحاجب أن جعل (ما) في البيت نكرة أولى من جعلها كافة؛ لأن قوله (من الأمر) واقعا موقع المفعول، تقديره: تكره النفوس شيئا من الأمر، وحذف الموصوف وإبقاء الصفة جارا ومجرورا في موضعه قليل[٦]، ولا يمتنع عند الرضي أن تكون (ما) كافة في البيت على أن تكون (مِن) متعلقة بـ (تكره)، وهي للتبعيض كما في أخذت من الدراهم، أي: من الدراهم شيئا، فكذا هنا، معناه: تكره من الأمر شيئا، وقوله: (له فَرجة) صفة للأمر، واللام غيرُ مقصود قصدُه، ويجوز أيضا تضمين (تكره) معنى: تشمئزّ وتنقبض، فيكون الفعل لازما[٧]، وجعل أبو حيان (ما) في البيت كافة في (ارتشاف الضرب)، ومحتملة لذلك ولكونها نكرة في (منهج السالك)[٨]، وأجاز ابن هشام أن تكون (ما) كافة في البيت والمفعول المحذوف اسما ظاهرا في البيت، «أي: قد تكره النفوس من الأمر شيئا، أي: وصفا فيه، أو الأصل: من الأمور أمرا، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفي الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف، إذ الجملة بعده صفة له»[٩].

(١) من الخفيف، انظر ديوان أمية بن أبي الصلت: ٤٤٤، الكتاب٢/ ١٠٩و٣١٥، خزانة الأدب٦/ ١٠٨.

(٢) انظر الكتاب٢/ ٣١٥، المقتصب١/ ٤٢، الأصول٢/ ١٦٩و٣٢٥، الحجة للقراء السبعة٥/ ٣٦، المسائل المشكلة: ٢٦٣، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٤و٥٦٦، الغرة في شرح اللمع٢/ ٥٩٢.

(٣) انظر كتاب الشعر٢/ ٤٠٩، المسائل الشيرازيات٢/ ٤٨٥.

(٤) انظر معاني الحروف: ١٥٦.

(٥) انظر الغرة في شرح اللمع٢/ ٥٩٣، ووافقه ابن الخباز على جعل (مِن) زائدة في النهاية في شرح الكفاية١/ ٢٥٠.

(٦) انظر الإيضاح في شرح المفصل١/ ٤٨٦.

(٧) انظر شرح الرضي على الكافية٣/ ٥١، وأجاز ابن الخباز جعل (مِن) تبعيضية في النهاية في شرح الكفاية١/ ٢٥٠.

(٨) انظر ارتشاف الضرب٤/ ١٧٤٨، منهج السالك٣/ ٩١٤.

(٩) مغني اللبيب١/ ٣٩١.

وبعد أن بيّن ابن الرّمّاح المعاني الثلاثة لـ (ما) بعد (ربّ)، وهي: كافة، وزائدة غير كافة، ونكرة موصوفة بمعنى شيء ذكر شاهدا يحتمل هذه المعاني الثلاثة، وهو قوله:

لقد رُزِئتْ كعبُ بن عوفٍ وربّما فتىً لم يكن يرضى بشيءٍ يَضيمُها[1]

فـ (ما) في (ربّما) تحتمل ثلاثة معان، ويجوز في (فتى) الرفع والنصب والجر، والمعنى الأول الذي تحتمله (ما) أن تكون كافة، ويجوز في (فتى) أن يكون مرفوعا ومنصوبا، ورفعه على وجهين: أحدهما الابتداء، وصحّ الابتداء بالنكرة لِما في الكلام من معنى التقليل، وللفظ ما، والخبر الجملة، أو يكون محذوفا والجملة صفة، ووجه الرفع هذا لم يذكره ابن الرّمّاح، والآخر من وجهي الرفع أن يكون (فتى) مرفوعا بما يفسره (يضيمها) تقديره: لم يرضَ فتى لم يكن يرضى، أو لم يكن فتى يرضى، والنصب على مفعول بإضمار فعل تقديره: وربّما رُزِئتْ فتى لم يكن يرضى، أو مفعول بـ (رُزِئتْ) المذكور، والمعنى الثاني: أن تجعل (ما) زائدة غير كافة، و (فتى) محله الجر، والمعنى الثالث: أن تجعل (ما) نكرة موصوفة بمعنى شيء، أي: ربّ شيء فتى لم يكن يرضى.

وقد سبق الفارسي وابن الدهان إلى بيان معاني (ما) الثلاثة المحتملة في البيت وأوجه الإعراب في (فتى)[2]، وابن الرّمّاح هنا في حديثه عن معاني (ما) الثلاثة بعد (ربّ) اهتم -كعادته- بجمع المتشابه، وضم النظير إلى النظير، وقد سبقه إلى ذلك الهروي، وابن الشجري، وابن الدهان[3]، وكذا فعل بعده ابن

(١) من الطويل، انظر أمالي اليزيدي: ٥٣، الحجة للقراء السبعة٥/ ٣٩، المسائل الشيرازيات٢/ ٦٠٨، الغرة في شرح اللمع٢/ ٥٩٢.

(٢) انظر الحجة للقراء السبعة٥/ ٣٩ (ولم يذكر وجه الرفع على الابتداء، وكأن ابن الرّمّاح ينقل منه)، المسائل الشيرازيات: ٦٠٨ (ولم يذكر وجه الخبر الجملة، ولا وجه الرفع بفعل محذوف، ولا وجه النصب)، الغرة في شرح اللمع٢/ ٥٩٢(ولم يذكر وجه النصب بـ (رزئت) المذكور في البيت).

(٣) انظر الأزهية: ٩٣، أمالي ابن الشجري٢/ ٥٦٦، الغرة في شرح اللمع٢/ ٥٩٠

إياز، والمالقي، والإربلّي[١]، ومن النحاة من اكتفى بذكر (ما) الكافة والنكرة بعد (ربّ) كالفارسي، والمهلبي[٢]، أو ذكر (ما) الكافة والزائدة كابن يعيش، وابن مالك[٣].

المسألة السادسة

أغراض البدل

نص المسألة:

قال ابن الرّمّاح: «لا يخلو البدل أن يكون توكيدا، أو بيانا، أو استدراكا، فالبعض والاشتمال يكونان توكيدا وبيانا، والغلط والبَداء والنسيان لا يكون إلا استدراكا، فالتوكيد ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:٩٧]، والبيان: أعجبني الجاريةُ وجهُها أو عقلُها»[٤].

دراسة المسألة:

حديث ابن الرّمّاح في هذه المسألة عن أغراض البدل، أو الفائدة منه، أو العلة التي من أجلها احتيج إلى البدل كما عند الفارسي[٥]، أو معانيه التي يُقصد

(١) انظر المحصول في شرح الفصول٢/ ٧١٣، رصف المباني: ١٩٣، جواهر الأدب: ٣٦٨.
(٢) انظر الحجة للقراء السبعة٥/ ٣٦، نظم الفرائد: ٢٤٥.
(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش٨/ ٣٠، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١٧٢.
(٤) الأشباه والنظائر٢/ ٢٤٧.
(٥) انظر المسائل المنثورة: ٤٨.

بها كما عند الشاطبي[1]، ولسيبويه كلام بيّن فيه أغراض البدل الثلاثة، يقول: «هذا بابٌ من الفعل يُستعمل في الاسم، ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعملُ فيه كما عملَ في الأول.

وذلك قولك: رأيتُ قومَك أكثرَهم، ورأيتُ بني زيد ثُلُثيهم، ورأيتُ بني عمك ناساً منهم، ورأيتُ عبدَ الله شخصَه، وصَرفتُ وجوهَها أوّلَها، فهذا يجيء على وجهين:

على أنه أراد: رأيت أكثرَ قومِك، ورأيت ثُلُثي قومِك، وصرفت وجوه أوّلِها، ولكنه ثنّى الاسم توكيدا، كما قال جلّ ثناؤه: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠، ص: ٧٣]، وأشباه ذلك، فمن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[البقرة: ٢١٧]، وقال الشاعر....ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك، وهو أن يتكلم فيقولَ: رأيتُ قومَك، ثم يبدو له أن يبيّن ما الذي رأى منهم، فيقولَ: ثُلُثيهم، أو ناساً منهم.

ولا يجوز أن تقول: رأيتُ زيدا أباه، والأب غير زيد؛ لأنك لا تبيّنَه بغيره، ولا بشيء ليس منه، وكذلك لا ثنّي الاسم توكيدا وليس بالأول ولا شيء منه، فإنما تثنّيه وتؤكده مثنّى بما هو منه، أو هو هو، وإنما يجوز رأيتُ زيدا أباه، ورأيت زيدا عمرا، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمرا، أو رأيت أبا زيد، فغلط أو نسي، ثم استدرك كلامه بعد، وإما أن يكون أضرب عن ذلك فنحّاه، وجعل عمرا مكانه.

فأما الأول فجيد عربي، مثله قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ لأنهم من الناس، ومثله إلا أنهم أعادوا حرف الجر: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥]»[2].

(١) انظر المقاصد الشافية٥/ ١٩٠.

(٢) الكتاب١/ ١٥٠.

وذكر ابن جني أن البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، ويجري مَجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص[١]، فأغراض البدل إذا كما ذكر ابن الرّمّاح ثلاثة على حسب نوعه وهي:

الغرض الأول: التوكيد، وبين البدل والتوكيد مناسبة من جهة أنك في التوكيد مشدِّد معنى المؤكَّد، وفي البدلتُعنى بالأول فتُبدل منه، وحصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بالنفس والعين[٢]، والمتكلِّمإذا أراد ذكر المقصود بالحكم بخصوصه، أتى أولا بما يَعُمُّه وغيره، ثم يأتي بالمخصوص قصدا للتأكيد[٣]، وهو يكون بعد تقدير كون الثاني معلوما عند المخاطب أولا، أو في تأويل ذلك[٤]، فإذا قلت لرجل ليس له إلا أخ واحد: مررت بأخيك، عرَفَه، فإذا أردتَ تشديد ذلك وتحقيقه قلت: زيدٍ، فتنزّل منزلة قولك: عَينه ونَفسه[٥]، وقد يقال: هو التأكيد اللفظي التابع كأنه بمنزلة قولك: مررت بأخيك بأخيك، أو مررت بزيد بزيد، وتُصرِّف في المؤكِّد فجُعل على خلاف لفظ الأول؛ لأن البدل والمبدل منه عبارتان عن معنى واحد، وقيل: هو خاص بالبدل، كالتوكيد في النعوت، والاعتماد فيه على الثاني؛ لأن البيان واقع به[٦]، هذا في البدل المطابق، ولم يذكر ابن الرّمّاح هذا الغرض معه، أما في بدل البعض من الكل في قولك: ضربت زيدا رأسَه، فقد ذكرت الرأس مرتين، الأولى بذكر ما هو جزء منه، وهو زيد، والثانية بذكرك اسمه، وفي بدل الاشتمال في قولك: أعجبني زيد عقلُه، فقد ذكرت العقل مرتين: الأولى بذكر محلِّه المُشعِر به، والثانية بذكر اسمه[٧]،

(١) انظر اللمع: ١٤٤، وقال بمثله ابن الأثير في البديع ١/ ٢/ ٣٤٢.
(٢) انظر المسائل المنثورة: ٤٨، المفصل: ١٢١، الغرة في شرح اللمع ٢/ ٨٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٦٦.
(٣) انظر المقاصد الشافية ٥/ ١٩٠.
(٤) انظر البسيط لابن العلج ٢/ ٦٨٩.
(٥) انظر الغرة في شرح اللمع ٢/ ٨٢٣.
(٦) انظر البسيط لابن العلج ٢/ ٦٩٠، توجيه اللمع: ٢٧٥.
(٧) انظر توجيه اللمع: ٢٧٥، وقد نقل ذلك عنه ابن هشام في تذكرته، انظر مختصر تذكرة ابن هشام: ٢٦١.

واستشهد ابن الرّمّاح على غرض التوكيد في بدل الاشتمال بقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[البقرة: ٢١٧]، فلم تكن المسألة عن الشهر الحرام، وهم يعرفونه، وإنما المسألة عن حكم يقترن به ويحدث فيه، كالقتال، وغير ذلك مما حكمت به الشريعة، وهذا يعلمه النبي ﷺ بالوحي دونهم[١]، وقيل البدل في قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[البقرة: ٢١٧]، هو بدل الشيء من زمانه[٢]، وفي قراءة عبد الله رضي الله عنه: (عن قتالٍ فيه)[٣]، قال الثمانيني: «فهذا رد حرف الجر مع البدل توكيدا؛ لأنه من جملة أخرى»[٤].

وقيل في جر (قتالٍ) وجهان آخران غير البدل، الأول: أنه مجرور على الجوار عند أبي عبيدة[٥]، والثاني قول الكسائي: أنه مخفوض على التكرير، أي: عن قتال فيه[٦]، ومخفوض على نية (عن) عند الفراء[٧]، ورد النحاس هذين الوجهين؛ أما الجوار فلأنه غلط، وهو بمنزلة الإقواء، ولا يجوز في كتاب الله عز وجل الذي لا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها، وما وقع منه في كلامهم فهو شاذ، وأما إضمار (عن) فلا يجوز؛ لأن حروف المعاني لا تضمر[٨].

واستشهد ابن الرّمّاح على غرض التوكيد في بدل البعض من الكل بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾[آل عمران: ٩٧]، فـ (من أستطاع) خصوص من (الناس)؛ لأن منهم المستطيع وغير المستطيع[٩]، ولو حُمل الكلام

(١) انظر الفوائد والقواعد: ٣٧٣, الغرة في شرح اللمع ٢/ ٨٣٨, البسيط لابن العلج ٢/ ٦٩٠.
(٢) انظر الغرة في شرح اللمع ٢/ ٨٤٠.
(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٤١، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٧.
(٤) انظر الفوائد والقواعد: ٣٧٣.
(٥) انظر مجاز القرآن ١/ ٧٢.
(٦) انظر رأي الكسائي في إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٧، التذييل والتكميل ١٣/ ١٣.
(٧) انظر معاني القرآن ١/ ١٤١.
(٨) انظر إعراب القرآن ١/ ٣٠٧.
(٩) انظر المقاصد الشافية ٥/ ١٩٤

على (الناس) لأدى إلى الشياع، ولكان الحج مفترَضا على كل آدمي، وهذا لا يصح مطلقا[١]، قال ابن العلج: «وتكلّفوا له ضميرا تقديره: من أستطاع منهم، وحُذف للعلم بهودلالة سياق الكلام عليه، أو لارتباطه بالهاء العائدة على البيت، وقيل: هو بدل التأكيد، وهو ظاهر كلام سيبويه»[٢]، ثم قال: «وعلى هذا حمل بعضهم الأبدال البعضيّة في كلام الله تعالى؛ فإنه لو حمل على غير التأكيد للزم الخُلف في الخبر إن كان على مقتضى ما دلّ عليه الأول والنسخ في الطلب، وإن كان لا على مقتضى ظاهره فهو التأكيد»[٣].

وذهب ابن بَرهان إلى أن البدل في الآية بدل الشيء من الشيء، وهو هولا بعضه على ما يمر في كتب النحويين؛ لأن الله تعالى لا يكلف الحج من لا يستطيعه[٤]، وأعرب بعضهم (مَن أستطاع) على غير البدل بالرفع على وجهين:

الأول: أن (مَن) فاعل بالمصدر (حِج)، ويكون التقدير: ولله على الناس أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا، أجازه ابن السِّيد[٥]، وابن الدهان[٦]، والأنباري[٧]، وابن خروف[٨]، ونسبه ابن أبي الربيع لبعض الكوفيين[٩]، ونسبه أبو حيان لبعض البصريين[١٠]، وأفسده السهيلي والشلوبين وابن عصفور وأبو حيان وابن هشام من جهة المعنى؛ لأنه يلزم منه حينئذ تأثيم جميع الناس إذا

(١) انظر الغرة في شرح اللمع٢/ ٨٤٢.
(٢) البسيط لابن العلج٢/ ٦٨٦، وانظر كلام سيبويه في الكتاب١/ ١٥٢.
(٣) البسيط لابن العلج٢/ ٦٨٩.
(٤) انظر شرح اللمع لابن برهان: ٢٣١.
(٥) انظر رأي ابن السيد في مغني اللبيب٢/ ٦٩٤، وجاء هذا الإعراب غير منسوب في نتائج الفكر: ٣٠٩، البسيط لابن العلج٢/ ٦٨٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٨٦، التذييل والتكميل١٣/ ٢٧.
(٦) انظر الغرة في شرح اللمع٢/ ٨٤٣.
(٧) انظر البيان في غريب إعراب القرآن١/ ٢١٣.
(٨) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/ ٣٥٠.
(٩) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي١/ ٤٠٣.
(١٠) انظر البحر المحيط٣/ ١١.

تخلّف مستطيع عن الحج[1]، وأورد عليه ابن الدهان -مع إجازته له- أنه ليس في كتاب الله تعالى مصدر مضاف إلى المفعول ومعه الفاعل، ثم قال: «لكنه حسن، وقد جاء في الشعر»[2]، وضعّفه السهيلي بحجة «أن إضافة المصدر إلى الفاعل -إذا وُجد- أولى من إضافته إلى المفعول، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول، فلو كان (مَن) هو الفاعل لأضيف المصدر إليه»[3]، وعلى هذا جاء تضعيف الشلوبين من جهة اللفظ؛ لأن إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل لم يجئ في فصيح الكلام، وأكثر ما جاء ذلك في الشعر[4]، غير أن ابن هشام قال بعد أن ذكر هذا التضعيف: «والحق جواز ذلك في النثر، إلا أنه قليل»[5].

والثاني: أن (مَن) شرطية مبتدأ، و(استطاع) شرط، والجواب محذوف، والتقدير: من استطاع فعليه الحج، وهذا رأي الكسائي[6]، وأجازه الأنباري[7]، وجعله ابن عصفور حسنا جدا؛ لأن حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف ضمير البدل[8]، وجعله ابن خروف أضعف الأوجه الثلاثة في إعراب (مَن) في الآية[9]، هو عند ابن الربيع بعيد؛ لحذف جواب الشرط، ولجعل ما ظاهره كلام واحد كلامين[10]، وجعل أبو حيان إعراب (مَن) في الآية بدل بعض من كل أولى من هذا؛ لقلة الحذف فيه، وكثرته في هذا[11].

(١) انظر نتائج الفكر: ٣١٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٨٦، البسيط في شرح جمل الزجاجي١/ ٤٠٤ (رد الشلوبين)، البحر المحيط٣/ ١٣، مغني اللبيب٢/ ٦٩٤.

(٢) انظر الغرة في شرح اللمع٢/ ٨٤٣.

(٣) انظر نتائج الفكر: ٣١٠.

(٤) انظر رد الشلوبين في البسيط في شرح جمل الزجاجي١/ ٤٠٤.

(٥) انظر مغني اللبيب٢/ ٦٩٤، وسيأتي ذكر لإضافة المصدر إلى مفعوله ورفع الفاعل بعدة في المسألة الثامنة.

(٦) انظر رأي الكسائي في إعراب القرآن للنحاس١/ ٣٩٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٨٥، التذييل والتكميل١٣/ ٢٧، مغني اللبيب٢/ ٦٩٥.

(٧) انظر البيان في غريب إعراب القرآن١/ ٢١٣.

(٨) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٨٥.

(٩) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/ ٣٥٠.

(١٠) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي١/ ٤٠٤.

(١١) انظر البحر المحيط٣/ ١٢.

الغرض الثاني: البيان، وبين البدل والصفة مناسبة من جهة أن الصفة موضحة مبيِّنة كما أن البدل كذلك[١]، فإذا قلت: مررت بأخيك، لمَن كان إخوة جماعة، فإذا قلت: زيدٍ، أوضحته من بينهم وبيّنته، فتنزّل منزلة الوصف[٢]، وأصل البدل أن يكون للبيان، وقد يأتي كما سبق للتوكيد، وإذا حُقّق أمر التوكيد رجع للبيان؛ لأنه لإزالة المجاز المتوّهم، فقد صار إذ ذاك بيان المطلوب، وزوال خاطر المخاطب أن يجري إلى المجاز[٣]، والبيان في البدل المطابق ظاهر، وهو أن اللفظ يفيد باجتماعه مع الأول ما لا يفيد الأول وحده، وهذا إما على قصده أولا، أو أن يكون بحسب البداء بعد إرادة القصد[٤]، و«الفائدة في ذكرهما معا أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء: إما كون الأول أشهر والثاني متصفا بصفة، نحو: بزيد رجل صالح، أو كون أولهما متصفا بصفة والثاني أشهر، نحو: بالعالم زيد، وبرجل صالح زيد، وقد يكون الثاني لمجرّد التفسير بعد الإبهام، مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني؛ وذلك لأن للإبهام أولا ثم التفسير ثانيا وقعا وتأثيرا في النفس، ليس للإتيان بالمفسَّر أولا، وذلك نحو: برجل زيد»[٥]، ولم يذكر ابن الرّمّاح هذا الغرض مع البدل المطابق.

وأما بدل البعض والاشتمال فلا يُراد به البيان بالمجموع؛ لأن الأول لا يعطي معنى الثاني، وإنما يريد المتكلم الإبهام على المخاطب، ثم يبدو له أن يبيّن، أو يتوّهم أن المخاطب عالم بما يريد، ثم يشكّ في علمه، فيأتي بالاسم الآخر على جهة البيان[٦]، وفائدة ذكر الاسمين معا من غير اكتفاء بذكر الثاني محل البيان أن

(١) انظر الحجة للقراء السبعة١/ ١٤٧، المسائل المنثورة: ٤٨، المقتصد٢/ ٩٣٠، شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٦٣و٦٦، المحصول في شرح الفصول٢/ ٩٠٠.
(٢) انظر الغرة في شرح اللمع٢/ ٨٢٣، شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٦٣.
(٣) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي١/ ٣٩٥.
(٤) انظر البسيط لابن العلج٢/ ٦٨٨.
(٥) شرح الرضي على الكافية٢/ ٣٨٠، وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ١٠
(٦) انظر البسيط لابن العلج٢/ ٦٨٨، المقاصد الشافية٥/ ١٩٠.

الإنسان إذا سمع المجمل تشوّفت نفسه لمعرفة بيانه، والنفوس مجبولة على ذلك، فإذا سمع بيانه بعد سماعه مجملا كان ذلك أوقع في نفسه، بعكس ما إذا سمع المبيّن من أول الأمر فإن النفس لا تعتني به عنايتها بسماع المبيّن بعد المجمل[1]،، ومثّل ابن الرّمّاح للبيان مع بدل البعض والاشتمال بقوله: أعجبني الجاريةُ وجهُها أو عقلُها، فـ (وجهُها) بعض (الجارية)، وأُبدل منها ليعلم ما قُصد له، وليتنبه السامع لموضع الإعجاب منها، و (عقلُها) شيء اشتملت عليه (الجارية) وتضمّنته، ففُهم من فحوى الكلام أن المعجب ليس (الجارية) من حيث كونها لحم ودم، وإنما ذلك معنى فيها[2]، «والنفس في بدل البعض لا تتشوّق إلى غير الأول، ولا تطلب غيره، وأما في بدل الاشتمال فإنها تتشوّق إلى الثاني، ولا تقف على الأول؛ لاقتضاء المعنى لذلك»[3].

الغرض الثالث: الاستدراك، وهو يكون في بدل الغلط، ومعناه البدل الذي كان سبب الإتيان به الغلط في ذكر المبدل منه، لا أن البدل هو الغلط[4]، وأقسامه ثلاثة، الغلط: وهو مختصّ اللسان، والنسيان: وهو مختصّ بالجَنان، ولا يقع الغلط والنسيان في كلام فصيح، والبَداء: وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة، وشرطه أن يرتقي من الأدنى للأعلى، ويسمى بدل الإضراب[5]، وجعل ابن أبي الربيع هذه الأنواع الثلاثة تحت مسمى بدل الإضراب[6].

والغرض من هذه الأنواع الثلاثة هو الاستدراك عند ابن الرّمّاح وابن العلج[7]، وجعل سيبويه الاستدراك الغرض من بدل الغلط والنسيان،

(١) انظر شرح الكافية لابن فلاح٢/ ٩٥١(رسالة دكتوراه)، شرح الرضي على الكافية٢/ ٣٨٠.
(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٦٤،
(٣) شرح الكافية لابن فلاح٢/ ٩٥٦(رسالة دكتوراه)، وانظر شرح الرضي على الكافية٢/ ٣٨٥.
(٤) انظر شرح الرضي على الكافية٢/ ٣٨٦.
(٥) انظر شرح الرضي على الكافية٢/ ٣٨٦، البسيط لابن العلج٢/ ٦٩١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٨٢، التذييل والتكميل١٣/ ٢٨.
(٦) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي١/ ٤٠٨.
(٧) انظر البسيط لابن العلج٢/ ٦٩٤.

والإضراب الغرض من بدل البداء، يقول: «هذا باب المُبدَل من المُبدَل منه، و المُبدَل يشرك المُبدَل منه في الجر، وذلك قولك: مررتُ برجل حمار، فهو على وجه محال، وعلى وجه حسن، فأما المحال فأن تعني أن الرجل حمار، وأما الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجل، ثم تُبدل الحمار مكان الرجل، فتقول: حمارٍ، إما أن تكون غلِطت أو نسيت فاستدركتَ، وإما أن يبدو لك أن تُضرِب عن مرورك بالرجل، وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك»[1].

وفَرْق بين الاستدراك والإضراب، فالاستدراك رفع توهّم يتولّد من الكلام المقدّم، والإضراب أن يُجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه، يَحتمل أن يلابسه الحكم وألا يلابسه[2]، وزعم الزجاجي وابن خروف أن البدل في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤-٥] بدل إضراب، وهو فيه أظهر من بدل الاشتمال كما يقول ابن خروف[3]، وهذا مخالف لما عليه أكثر النحويين، وليس بصحيح عند ابن مالك؛ لأنه لا يحسن أن يُقدّر بـ (بل ولكن)، والإضراب في المعنى ترك للمضرَب عنه، و(الأخدود) غير متروك المعنى[4].

المسألة السابعة

أنواع ألف الاسم المقصور، وحكم صرفه ومنعه منه

نص المسألة:

قال ابن الرّمّاح: «الألفات في أواخر الأسماء أربعة: منقلبة عن أصل، ومنقلبة عن زائد ملحق بالأصل، ومنقلبة عن زائد للتكثير، وغير منقلبة وهي ألف التأنيث، كمَلْهًى، ومِعْزًى، وقَبَعْثَرًى، وحُبْلَى، فالأول مصروف نكرة

(١) الكتاب١/ ٤٣٩.
(٢) انظر التعريفات: ٣٤.
(٣) انظر رأي الزجاجي في شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٣٣٥، شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/ ٣٤٣.
(٤) انظر شرح التسهيل٣/ ٣٣٥.

ومعرفة، والثاني والثالث مصروف في النكرة دون المعرفة، والرابع لا ينصرف فيهما»[1].

دراسة المسألة:

الاسم المقصور هو كل اسم متمكن آخره ألف، ونقل عن سيبويه تسميته منقوصا[2]، وسمي مقصورا من وجهين:

أولهما: أنه من القصر بمعنى الحبس، والحبس فيه إما حبس في الصوت؛ لأن صوت الألف بغير همزة بعدها أقصر من صوتها مع الهمزة بعدها، وكأن الصوت محبوس عن الامتداد[3]، وقوّاه ابن إياز، وهو الأولى عند الرضي، وحسّنه ابن عصفور[4]، وإما حبس عن ظهور الإعراب فيه[5]، وإلى هذا ذهب سيبويه كما يقول ابن عصفور[6].

وثانيهما: أنه من القصر بمعنى الحذف؛ لأنه قصُر عن بناء الممدود، ومن هنا سماه سيبويه منقوصا؛ لنقصه بحذف آخره[7]، ونقل ابن إياز عن ابن الدهان أن سيبويه سماه بذلك؛ لأنه نقص عن الإعراب في رفعه ونصبه وجره، وطعن ابن جني في هذه التسمية[8].

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٣٢٦.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٥٣٦، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٦٩.

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٦٩، مقاييس المقصور والممدود: ٢٠، المقتصد في شرح التكملة ١/ ٥٢٠، المغني لابن فلاح ١/ ٢٣٧ (رسالة دكتوراه).

(٤) انظر المحصول في شرح الفصول ١/ ١٣٧، شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٢٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٦٠.

(٥) انظر كتاب الخط للزجاجي: ٣٠، النهاية في شرح الكفاية ١/ ٤١٢، المغني لابن فلاح ١/ ٢٣٧ (رسالة دكتوراه)، المحصول في شرح الفصول ١/ ١٣٦، شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٢٦.

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٥٣٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٦٠.

(٧) انظر كتاب الخط للزجاجي: ٣١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٦٩، مقاييس المقصور والممدود: ٢٠، شرح التكملة للجرجاني ١/ ٥٢٠، النهاية في شرح الكفاية ١/ ٤١٢، المحصول في شرح الفصول ١/ ١٣٦.

(٨) انظر المحصول في شرح الفصول ١/ ١٣٧.

وألف المقصور تأتي على أنواع أربعة كما ذكر ابن الرّمّاح، والتفريق بين هذه الألفات أكيد في الصناعة؛ لما ينبني عليه من الأحكام في ما لا ينصرف وفي التصغير وغيرهما[1]، وقد بيّن ابن الرّمّاح حكم الصرف والمنع من الصرف في كل نوع، وقد سبق الفارسي إلى ذكر هذه الأنواع الأربعة لألف المقصور في (مقاييس المقصور والممدود)[2]، ونظم هذه الأنواع المهلبي في قوله:

ألفاتٌ في أربعٍ للبِناءِ قُلِبتْ في أواخر الأسماءِ
هي أصلٌ ومُلحَقٌ ولِتكثـ ـيرِ قليلٍ وآيةٌ كالهاءِ[3]

وذكرها ابن فلاح في (المغني)[4]، وهي كما يأتي:

١- **الألف المنقلبة عن أصل**، وهي منقلبة عن واو، مثل: عصا، ومَلْهًى، كما مثّل ابن الرّمّاح، أو منقلبة عن ياء، مثل: رَحًى، وفتًى، وقد جاءت مبدلة من همزة في قولهم: أيدي سَبَا، وأيادي سَبَا، ومِنْساة[5]، والاسم المختوم بهذه الألف مصروف نكرة ومعرفة، وتسقط ألفه مع التنوين للالتقاء الساكنين في الدّرْج، وتثبت عند الوقف عليها، وإذا احتيج إلى تحريكها في التثنية رُدّت إلى الأصل الذي منه انقلبت الألف[6].

٢- **الألف المنقلبة عن زائد للإلحاق**، ومعنى الإلحاق: أن تزيد على الكلمة حرفا زائدا ليس من أصل البناء ليبلُغ بناءً من أبنية الأصول أزْيَد منها لضرب

(١) انظر المقاصد الشافية٦/ ٣٧٩.
(٢) ص١٧.
(٣) انظر نظم الفرائد: ١٥٥.
(٤) ١/ ٢٣٩ (رسالة دكتوراه).
(٥) انظر المقتضب٣/ ٨٨، مقاييس المقصور والممدود:١٨، التكملة: ٢٨٥، المغني لابن فلاح١/ ٢٣٩ (رسالة دكتوراه).
(٦) انظر كتاب الخط للزجاجي: ٣٠، مقاييس المقصور والممدود: ١٩.

من التوسع في اللغة، ولا تكون الألف للإلحاق إلا في أواخر الأسماء[1]، والإلحاق يحتاج إلى دليل لقلته، ودليل الألف الملحقة أن تنوَّن، وتدخل عليها الهاء[2]، والإلحاق معنى مقصود، ويفيد فائدة ما هو مزيد للتكثير ولم يرد به الإلحاق؛ لأن كل إلحاق تكثير، وليس كل تكثير إلحاق[3]، ومثال ما كانت ألفه منقلبة عن زائد للإلحاق: أَرْطًى[4]، وهو ملحق بجعفر وسَلْهب[5]، ومِعْزًى، كما مثّل ابن الرّمّاح، وهو ملحق بدرهم وهِجْرع[6]، ويدل على زيادة الألف في مِعْزًى قولهم في معناه: مَعَز، ومَعْز ومَعِيز، ويدل على زيادة الألف في أَرْطًى قولهم: أديم مأروط، إذا دُبغ بالأرطى، والألف فيهما ليست للتأنيث بدليل أنهما منونتان، وقولهم: أرطاة، فلو كانت الألف للتأنيث لم تلحقها الهاء؛ لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث، وأيضا ألف مِعزًى ليست للتأنيث؛ لأنه مذكر[7]، ومما يدل على أن الألف الملحقة تجري مَجرى ما هو من أَنفُس الكلم قولهم في التصغير: أُرَيط، ومُعَيز، كما قالوا: دُرَيهم، ولو كانت الألف للتأنيث لم يقلبوا الألفياء كما لم يقلبوا في حُبيلى[8]، وألف الإلحاق في أَرْطًى ومِعْزًى منقلبة في الحقيقة عن ياء الإلحاق[9]، والدليل على ذلك من وجهين[10]:

(١) انظر مقاييس المقصور والممدود: ١٨، المنصف شرح كتاب التصريف١/ ٣٦.
(٢) الأصول٢/ ٨٤، شرح المفصل لابن يعيش٥/ ١٠٧، شرح الرضي على الكافية٣/ ٣٣٣.
(٣) انظر شرح المفصل٥/ ١٠٩.
(٤) نبت يدبغ به الأديم، وهو القَرَظ، انظر المنصف شرح كتاب التصريف٣/ ٧.
(٥) طويل، ويقال: صلهب، بالصاد، انظر المنصف شرح كتاب التصريف٣/ ٤.
(٦) انظر المقتضب٣/ ٨٨، ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٠، مقاييس المقصور والممدود:٨٧، التكملة: ٢٨٥، شرح المفصل لابن يعيش٥/ ١٠٧، وهِجرع: قال الأصمعي: هو الطويل، وقال أبو عبيدة: هو الأحمق، وقال غيره: الجبان، انظر المنصف شرح كتاب التصريف٣/ ٧.
(٧) المقتضب٣/ ٣٣٨، ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٠، مقاييس المقصور والممدود: ٧٨، التكملة: ٣٢٥، المنصف شرح كتاب التصريف١/ ٣٦، سر صناعة الإعراب٢/ ٦٩١، شرح المفصل لابن يعيش٩/ ١٤٧.
(٨) هذا استدلال الفارسي في التكملة: ٣٢٩، ونُسب لسيبويه في لسان العرب (معز)٥/ ٤١٠.
(٩) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٢.
(١٠) انظر النهاية في شرح الكفاية١/ ٤١٦.

الأول: أنك تقول في التثنية: أرطيان، ومِعزيان، فترد الياء المنقلبة الألف عنها، والثاني: أن ألف سَلْقَى وجَعْبَى[١] في الفعل مثل ألف أَرْطى ومِعْزى، وعند إسناد الفعل للضمير تقول: سَلْقَيتوجَعْبَيت، فلو كانت الألف نفسها للإلحاق لقيل: سلقات وجعبات، فدل على أن أصل أَرْطى ومِعْزى: أرطِي ومِعزِي بالياء، كما أن أصل سَلْقَى وجَعْبَى: سَلقِي وجَعبِي بالياء، وهذا الوجه عند الجرجاني دليل غير قاطع[٢].

والاسم المختوم بهذه الألف مصروف في النكرة؛ لأنه ملحق بالأصول، وممنوع من الصرف في المعرفة؛ لأن ألفه زائدة أشبهت ألف التأنيث وانضم إليها التعريف[٣]، ووجه شبه ألف الإلحاق بألف التأنيث من أوجه:

الأول: أنها زيدت دون إبدال من غيرها، والثاني: أنها تقع في مثال صالح لنظيرتها، فأَرْطَى على وزن سَكْرَى، والثالث: أنها لا تدخل عليها تاء التأنيث؛ لأن العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص[٤].

وذهب بعضهم إلى أن ألف أَرطى أصلية منقلبة عن الياء، بدليل ما حكاه الأخفش والجرمي من قولهم: أديم مَرْطِيٌّ، وليس في كثرة مأروط، وعلى هذا تكون أرطًى أفعلا وتنون لأنها نكرة[٥].

وورد أن مِعزًى مؤنثة عند بعضهم، فقد سأل سيبويهيونس عن مِعزًى فيمن نوّن[٦]، فدلّ ذلك على أن من العرب من لا ينوّن، ونُقل عن ابن الأعرابي

(١) يقال: سَلْقَاه، إذا ألقاه على قفاه، وجَعْبَاه، إذا صرعه، انظر المنصف شرح كتاب التصريف٣/ ٨.
(٢) انظر المقتصد في شرح التكملة٢/ ١٢١٣.
(٣) انظر الكتاب٣/ ٢١١، المقتضب٣/ ٣٣٨، ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٠، الأصول٢/ ٨٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٤٧٧، مقاييس المقصور والممدود: ٧٥و٨٠.
(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش١/ ٦٠، شرح الكافية الشافية٣/ ١٤٩٤، المقاصد الشافية٥/ ٦٥٤.
(٥) مقاييس المقصور والممدود: ٧٨والمنصف شرح كتاب التصريف١/ ٣٧وسر صناعة الإعراب٢/ ٦٩١ (حكاية الأخفش)، شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٣، الممتع: ١٥٨ (حكاية الجرمي).
(٦) انظر الكتاب٣/ ٣٥٢، لسان العرب(معز)٥/ ٤١٠.

قولـه: «مِعـزى تـصرف إذا شـبّهت بـ (مِفعَـل) وهـي (فِعـلَى)، ولا تـصرف إذا حُملـت عـلى (فِعـلَى)»، وهـو الوجـه عنـده، وذكـر الفـراء أن المِعـزَى مؤنثـة، وبعضهـم ذكّرهـا[1].

٣- الألـف المنقلبـة عـن زائـد للتكثـير، وذلـك في قَبعثـرَى[2]، كـما مثّـل ابـن الرّمّـاح، وكُمثـرَى، فليسـت الألـف للإلحـاق، وهـي سادسـة وغايـة مـا يكـون عليـه الأسـماء الأصـول خمسـة أحـرف، فلـم يكـن في الأصـول مـا هـو عـلى هـذه العِـدَة فيلحـق بـه، وليسـت منقلبـة عـن الأصـل لذلـك أيضـا، وليسـت للتأنيـث؛ لدخـول التنويـن عليهـما، وقولهـم: قَبَعثـراة، فلـو كانـت الألـف للتأنيـث لم تلحقهـا الهـاء؛ لأنـه لا يجمـع بـين علامتـي تأنيـث، فهـي إذا زائـدة؛ لأنهـا لا تكـون مـع ثلاثـة أحـرف أصـول فصاعـدا إلا زائـدة، وزيادتهـا لتكثـير الكلمـة وإتمـام بنائهـا، وذلـك ليـس بالكثـير، وإنـما وقعـت في قليـل مـن الألفـاظ[3]، وألـف التكثـير تـردّ إلى اليـاء؛ لأن البـاب فيـما لم يكـن لـه أصـل أن يـردّ إلى اليـاء، إذ كانـت الـواو لا تثبـت فيـما زاد عدتـه عـلى ثلاثـة أحـرف فتنقلـب يـاء، والألـف لا تتحـرك[4].

والاسـم المختـوم بهـذه الألـف مـصروف في النكـرة، وممنوع مـن الـصرف في المعرفة؛ لأن ألفـه زائـدة كألـف الإلحـاق أشـبهت ألـف التأنيـث وانضـم إليهـا التعريـف[5]، وألف قَبعثرَى في قياس الأخفش يمكن أن تكون للإلحاق بجُخْدُب[6].

(١) انظـر كلام ابن الأعرابي والفراء في لسـان العرب (معز)٥/ ٤١٠، وما نُقل عـن الفراء لم أجده في كتاب المقصور والممدود له.

(٢) الجمل الضخم الغليظ الشديد، انظر المنصف شرح كتاب التصريف٣/ ١٢.

(٣) انظـر الكتاب٣/ ٢١٢، مقاييس المقصـور والممدود: ١٧، المنصف شرح كتـاب التصريف١/ ٥١، سر صناعة الإعـراب ٢/ ٦٩٤، شرح المفصل لابن يعيـش٥/ ١٠٧و٩/ ١٤٧، المغني لابن فلاح١/ ٢٤٠ (رسالة دكتوراه).

(٤) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/ ٢٧٠.

(٥) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/ ٤٧٧، شرح الرضي على الكافية١/ ١٠٥، المقاصد الشافية٥/ ٦٥٦.

(٦) انظـر مقاييس المقصور والممـدود: ٨٤، المنصـف شرح كتاب التصريـف١/ ٣٧، شرح المفصل لابن يعيش٥/ ١٠٧، وجُخْدُب: الضخم العظيم من الرجال والجمال، انظر لسان العرب (جخدب)١/ ٢٥٤.

٤- الألف الزائدة للتأنيث، كحُبلى، كما مثّل ابن الرّمّاح، وبُشرى[١]،ودليل زيادة هذه الألف الاشتقاق، فحُبلى مأخوذ من الحُبْل، وبُشرى مأخوذ من البِشْر، ودليل تأنيثها امتناع علامة التأنيث من الدخول عليها، فلا يقال: حُبلاة ولا بُشراة؛ لئلا يجمع بين علامتي تأنيث، وامتناع التنوين من الدخول عليها في حال التنكير، ولو كانت لغير التأنيث لكانت منصرفة[٢]، وهذه الألف في الوصل والوقف واحدة، إلا في قول من أبدل منها الهمزة في الوقف، نحو: رأيت حُبلأ[٣].

والاسم المختوم بهذه الألف ممنوع من الصرف في المعرفة والنكرة؛ لأن الاسم بني مع الألف وصارت كبعض حروفه، ويتغيّر الاسم معها عن بنية التذكير وهي لازمة له،وتثبت إذا كانت رابعة في التكسير، فصارت للملازمة والبناء كأنه تأنيث آخر، فكانت علة قائمة مقام العلتين مانعة للاسم من الصرف، وليست كتاء التأنيث الفارقة التي تزاد على المذكر ولا يتغير لفظه[٤].

وابن الرّمّاح في هذه المسألة -كعادته في جمع المتفرّق وضم المتشابه- جمع أنواع الألف المقصورة في آخر الاسم مع بيان حكم كل نوع في الصرف والمنع منه، وبعض النحاة اكتفى بذكر أنواع ثلاثة لألف آخر الاسم، وهي التأنيث والإلحاق والمنقلبة عن أصل، كالمبردوالفارسي وابن فضّال المجاشعي[٥]،وذكر ابن جني وابن يعيش أنواع الألف الزائدة للتأنيث وللإلحاق وللتكثير[٦].

(١) انظر الكتاب ٣/ ٢١٠، المقتضب٣/ ٨٨، كتاب الخط للزجاجي: ٣٠، مقاييس المقصور والممدود: ١٩، التكملة: ٢٨٥، سر صناعة الإعراب٢/ ٦٩٣.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش٩/ ١٤٧.

(٣) انظر الكتاب٤/ ١٧٦، مقاييس المقصور والممدود: ١٩.

(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣٧، الأصول٢/ ٨٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/ ٤٧٧، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٥٩، المحصول في شرح الفصول١/ ١٢٧، شرح الكافية الشافية٣/ ١٤٣٧، المقاصد الشافية٥/ ٥٨٤.

(٥) انظر المقتضب٣/ ٨٨، التكملة: ٢٨٥، شرح عيون الإعراب: ٦٧.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب٢/ ٦٩٠، شرح المفصل لابن يعيش٥/ ١٠٧.

المسألة الثامنة

ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

نص المسألة:

قال ابن الرّمّاح: «يفارق المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقا، وعدم تقديم معموله، وإضافته للفاعل، وتعريفه بـ (أل) العهدية والجنسية غير الموصولة، وعدم الجمع بين (أل) والإضافة، وعدم الاعتماد، والعمل غير مفرد إلا في:

مواعيدَ عُرقوبٍ أخاه...

وتركتُه بمَلاحِسِ البقر أولادَها»[1].

دراسة المسألة:

«المصدر اسم لذات الفعل، واسم الفاعل هو المُترجِم عن حال الفاعل لِما يرجع إليه من الكِناية، فالضارب مَن له الضرب، والعالم مَن له العِلم»[2]، والمصدر الموصول العامل هو المقدر بأنْ والفعل، نحو: أعجبني ضَرْبٌ زيدٌ عمراً، أي: من أنْ ضَرَبَ زيدٌ عمراً[3]، واسم الفاعل العامل عند الجمهور ما كان محلى بـ (أل)، أو مجردا من (أل) معتمدا على ما قبله، وزمنه الحال أو الاستقبال[4]، ولكل منهما أحكام عدة في العمل يظهر من خلالها الفرق بينهما، وقد جمع هذه الفروق وأفردها بالذكر عدد من النحاة، كالسيرا في الذي ذكر منها ثلاثة[5]،

(١) الأشباه والنظائر٢/ ٤٥٧.

(٢) نظم الفرائد: ٢٧١.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش٦/ ٥٩، الملخص في ضبط قوانين العربية: ٣١٧، المقرب١/ ١٢٩، المقاصد الشافية٤/ ٢١١.

(٤) انظر المحصول في شرح الفصول٢/ ٧٣٢، الملخص في ضبط قوانين العربية: ٢٩٥، المقرب١/ ١٢٣.

(٥) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/ ٤٤٦، وهي: إضافة المصدر للفاعل، وأن مفعوله لا يتقدم عليه، وعمله في الماضي والمستقبل.

وذكرها ابن الشجري وزاد عليها فرقين[١]، وذكر ابن برّي هذه الفروق الخمسة وزاد عليه خمسة أخرى[٢]، وجعل المهلبي الفروق ستة في قوله:

تَنَافى مَصْدرُ الأفعالِ واسمٌ ... لفاعِلها بواحدةٍ وخَمسِ
ضميرٌ وبعده ألفٌ ولامٌ ... وتقديمٌ لمعمول بِنَكْسِ
وتَحدوها الإضافة ثُمّ وزنٌ ... وأزمِنة تجَلّتْ غير حَدْسِ[٣]

والفروق عند ابن يعيش ستة أيضا[٤]، وجمع ابن الرّمّاح في هذه المسألة سبعة فروق في العمل بين المصدر واسم الفاعل، وهي:

١- **المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة**؛ لأنه أصل والفعل فرعه، ولِمَا فيه من حروف الفعل، وتقديره بـ (أنْ) والفعل، وهذا المعنى موجود في كل الأزمنة[٥]، وأما اسم الفاعل فعمل لجريانه على الفعل المضارع في حركاته وسكناته وعدد حروفه، فـ (ضَارِب) جارٍ على (يَضْرِب)، فلما أشبهه بجريانه عليه حُمل عليه في العمل، وإذا كان بمعنى الماضي فلا مشابهة بينه وبين الفعل الماضي، فـ (ضَرَبَ) ثلاثة أحرف متحركة، و (ضَارِب) أربعة أحرف الثاني منها ساكن[٦]، فلذلك

(١) انظر أمالي ابن الشجري٣/ ٢٠٠، وهما: عدم اعتماد المصدر على ما قبله في العمل، وعدم إضمار الفاعل فيه.
(٢) انظر خمسة نصوص محققة لابن بري: ٩٧، وهي: سبب عمل المصدر، و (أل) فيه للتعريف، وعدم الجمع بينها والإضافة في المصدر، وإضافته لمعموله محضة، ولا يجري على المضارع في حركاته وسكناته.
(٣) انظر نظم الفرائد: ٢٧١.
(٤) انظر شرح المفصل١/ ٦١، وذكر فرق عدم الاعتماد بدلا من فرق الوزن.
(٥) انظر الكتاب١/ ١٩٤، الأصول١/ ١٣٧، علل النحو للوراق: ٣٠٥، شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/ ٤٤٥، خمسة نصوص محققة لابن بري: ٩٧، شرح المفصل لابن يعيش٦/ ٦٧، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١٠٦، المقاصد الشافية٤/ ٢١٢.
(٦) انظر الكتاب١/ ١٦٤، الأصول١/ ١٢٥، علل النحو للوراق: ٣٠١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/ ٤٣٥، أمالي ابن الشجري٣/ ٢٠٠، نظم الفرائد: ٢٧١، شرح المفصل لابن يعيش٦/ ٦٧، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١٠٦، المقاصد الشافية٤/ ٢١٢.

لا يعمل عند الجمهور، وأجازه الكسائي وهشام وابن مضاء[1]، واختار الوراق والسيرافي في اسم الفاعل بمعنى المضي أن يتعدى إلى المفعول الثاني في نحو: زيد مُعطِي عمرٍو درهماً أمس[2].

ونُقل عن ابن أبي العافية أنه منع من إعمال المصدر ماضيا[3].

٢- المصدر لا يتقدم عليه معموله سواء كانت فيه الألف واللام أو لم تكن، فلا يجوز قولك: أعجبني عمراً ضَرْبُ زيدٍ؛ لأن المصدر مقدر بـ (أن) والفعل، و (أن) المصدرية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهي موصولة تحتاج إلى صلة، وصلتها ما بعدها، و (عمراً) من جملة الصلة، ولا تتقدم الصلة على الموصول؛ لأنها بمثابة اسم واحد، فكما أنه لا يجوز تقديم آخِر الاسم على أوله فلا يقال في (جعفر): فرجع، فكذلك هنا، ويُضمر عامل فيما أوهم تقديم المعمول على المصدر، وأما اسم الفاعل إذا لم تكن فيه الألف واللام يتقدم معموله عليه كما يتقدم على الفعل، فتقول: هذا زيداً ضاربٌ[4].

وقد تساهل بعض النحويين في تقديم الجار والمجرور والظرف على المصدر في مثل: اللهم ارزقني من عدوّك البراءة، وإليك الفرار، قال الرضي: «ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلُّف، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أُوِّل به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه، بلى، لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله، والظرف

(١) انظر رأي الكسائي في شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/ ٤٣٦، المقتصد١/ ٥١٢، شرح المفصل لابن يعيش٦/ ٧٧، وانظر رأي هشام وابن مضاء في التذييل والتكميل١٠/ ٣٢٤.

(٢) انظر علل النحو: ٣٠٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/ ٤٣٦، وانظر الخلاف في هذه المسألة في المحصول في شرح الفصول٢/ ٧٣٢، التذييل والتكميل١٠/ ٣٢٨

(٣) انظر التذييل والتكميل١١/ ٥٥.

(٤) انظر الأصول١/ ١٢٨و١٣٧، شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/ ٤٤٦، أمالي ابن الشجري٣/ ٢٠٠، خمسة نصوص محققة لابن بري: ٩٨، نظم الفرائد: ٢٧٢، شرح المفصل لابن يعيش٦/ ٦١، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١١٣، شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٠٦، التذييل والتكميل١١/ ٧٦.

وأخوه يكفيهما رائحة الفعل....»[١]، وعن الأخفش نقل غريب، وهو أنه يجيز تقديم المفعول به على المصدر[٢].

٣- المصدر يضاف للفاعل أو للمفعول لتعلقه بكل واحد منهما، فتعلقه بالفاعل وقوعه منه، وتعلقه بالمفعول وقوعه به، وإضافته للفاعل أحسن، وإضافته للمفعول حسنة؛ لأنه به اتصل وفيه حلّ، فإذا أضيف المصدر انجرّ ما يضاف إليه، وجرى ما بعد المضاف إليه على حكم إعرابه، إن كان فاعلا رُفع، وإن كان مفعولا نُصب، فتقول في إضافته للفاعل: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً، وتقول في إضافته للمفعول: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرٌو، واسم الفاعل لا يضاف إلا إلى المفعول فقط، نحو: ضاربه، وضارب زيد، ولا يضاف إلى الفاعل؛ لأن اسم الفاعل عبارة عن الفاعل، والشيء لا يضاف لنفسه[٣].

وذكر ابن مالك أن مجيء الفاعل مرفوعا بعد إضافة المصدر إلى المفعول به أقل من الاستغناء عنه؛ ولذا لم يأت في القرآن رفعه بعد الإضافة إلا في رواية يحيى بن الحارث عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّا﴾[مريم: ٢] بضم الدال والهمزة[٤]،ويمكن أن يكون مثله قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾[آل عمران: ٩٧]، على تقدير: ولله على الناس أن يحج البيت مَن استطاع، وسبق الحديث عن ضعف هذا الإعراب في المسألة السادسة، والمشهور

(١) شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٠٦، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٥٥، التذييل والتكميل١١/ ٧٨.

(٢) انظر التذييل والتكميل١١/ ٧٨، وذكرت هذه الحكاية عن ابن السراج في ارتشاف الضرب٥/ ٢٢٥٦.

(٣) انظر الأصول١/ ١٣٨، شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/ ٤٤٦و٢/ ٤٦، أمالي ابن الشجري٣/ ٢٠٠، خمسة نصوص محققة لابن بري: ٩٨، نظم الفرائد: ٢٧٢، شرح المفصل لابن يعيش٦/ ٦١و٦٢، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١١٨، المحصول في شرح الفصول٢/ ٧٤٦، الملخص في ضبط قوانين العربية: ٣١٨.

(٤) انظر شرح التسهيل٣/ ١١٨، ونقل ذلك أبو حيان في التذييل والتكميل١١/ ٨٩، ونُسبت القراءة بالرفع ليحيى بن يعمر في مختصر في شواذ القرآن: ٨٦، ولأبي العالية في الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١٣/ ٤٠٧.

جعل (مَن) بدلا من الناس، وحكم الفارسي وابن أبي الربيع على إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل بعده بأنها لا تكاد توجد إلا في الشعر وفي قليل من الكلام[1].

٤- (أل) في المصدر تفيد التعريف فقط، وهي لتعريف العهد أو الجنس، نحو: أعجبني الضربُ زيدٌ عمراً، بينما هي في اسم الفاعل تفيد التعريف والموصولية بمعنى (الذي)، نحو: هذا زيد الضارب عمرا، بمعنى: الذي يضرب عمرا[2].

وذكر أبو حيان أنه لا يعلم خلافا في أن (أل) في المصدر للتعريف إلا ما ذهب إليه ابن أبي الربيع من أنها زائدة، محتجا بأن التعريف في المصدر بغير (أل) فلا يجتمع عليه تعريفان[3]، وذهب الأخفش إلى أن (أل) في اسم الفاعل ليست موصولة، وإنما هي حرف تعريف فقط[4].

٥- لا يجمع في المصدر بين (أل) والإضافة، فلا يجوز أن تخفض (زيدا) في قولك: عجبت من الضرب زيدا؛ لأن (أل) والإضافة لا يجتمعان، كالنون والتنوين[5]، ويجوز أن يجمع في اسم الفاعل بين (أل) والإضافة، نحو: هذا الضاربُ الرجلِ؛ لأن (أل) فيه موصولة والإضافة لفظية تشبيها بـ (الحسنُ الوجهِ)[6].

---

(١) انظر رأي الفارسي في المقاصد الشافية٤/ ٢٤٩، ورأي ابن أبي الربيع في الملخص في ضبط قوانين العربية: ٣١٩، ونقل ذلك عن ابن أبي الربيع أبو حيان في التذييل والتكميل١١/ ٩٠.

(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان٢/ ٥٨٧، خمسة نصوص محققة لابن بري: ٩٨، نظم الفرائد: ٢٧٢، شرح المفصل لابن يعيش٦/ ٦١، المحصول في شرح الفصول٢/ ٧٤٨، شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٠٩.

(٣) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية: ٣٢١، التذييل والتكميل١١/ ٨٦.

(٤) انظر التذييل والتكميل٣/ ٥٩و١٠/ ٣٣٦.

(٥) انظر الكتاب١/ ١٩٣، الأصول١/ ١٣٧ وما بعدها، خمسة نصوص محققة لابن بري: ٩٨.

(٦) انظر الكتاب١/ ١٨٢و١٩٩وما بعدها، علل النحو للوراق: ٣٠٤، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٤٣٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٥٢، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٨٥، الملخص في ضبط قوانين العربية: ٢٩٨.

٦- **المصدر يعمل معتمدا وغير معتمد على شيء قبله**؛ لأنه قوي بكونه أصلا للفعل، وأنه موصوف لا صفة، واسم الفاعل المجرد من (أل) عند الجمهور لا يعمل إلا معتمدا على شيء قبله؛ لأنهفرع عن الفعل في العمل، والفرع ينحط أبدا عن درجة الأصل، فلما كان كذلك كان أضعف في العمل، فاحتاج إلى تقويته بالاعتماد على ما قبله من موصوف أو مخبر عنه أو ذي حال أو استفهام أو نفي، وهذه الأماكن للفعل، والاسم فيها في تقديره[١].

وأجاز الأخفش والكوفيون عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) بغير اعتماد؛ لقوة شبهه بالفعل[٢]، وهذا قبيح عند الخليل وسيبويه وابن السراج والفارسي[٣].

٧- **المصدر المجموع جمع تكسير لا يعمل**؛ لأن عمله إنما هو لكونه ينحلّ بحرف مصدري والفعل، والفعل الذي ينحلّ إليه يدل على مطلق المصدر، ولا دلالة له على خصوصيات، وإذا جمع المصدر زال ذلك الإطلاق، فينبغي ألا ينحلّ للحرف والفعل، فلا يعمل،واسم الفاعل المجموع جمع تكسير يجري على حكم مفرده، وإن زال منه الجريان على الفعل لأنه ناب منابه[٤].

ومَنعُ عمل المصدر مجموعا هو رأي فريق من النحاة منهم ابن سِيدَه[٥]، وابن الرّمّاح الذي لم يجزه إلا فيما ورد به السماع، ومنه قوله:

(١) انظر أمالي ابن الشجري٣/ ٢٠٠، خمسة نصوص محققة لابن بري: ٩٩، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٤٤٠ و٤٤٨، شرح المفصل لابن يعيش٦/ ٦١و٧٨، الملخص في ضبط قوانين العربية: ٢٩٦، شرح الرضي على الكافية٢/ ٢٢٥و٣/ ٤١٦

(٢) انظر رأي الأخفش في المسائل المشكلة: ٤١٦، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٤٤٠، شرح المفصل٦/ ٧٩، شرح التسهيل لابن مالك١/ ٢٧٣، ورأي الكوفيين في أسرار العربية: ٨١، شرح التسهيل لابن مالك١/ ٢٧٤، شرح الرضي على الكافية١/ ٢٢٦، التذييل والتكميل١٠/ ٣٢٠.

(٣) انظر الكتاب٢/ ١٢٧، الأصول١/ ٦٠، المسائل المشكلة: ٤١٧.

(٤) انظر الأصول١/ ١٢٦، خمسة نصوص محققة لابن بري: ٩٩، شرح المفصل لابن يعيش٦/ ٧٤، المحصول في شرح الفصول٢/ ٧٣٣، الملخص في ضبط قوانين العربية: ٣٠٣، التذييل والتكميل١٠/ ٣٠٨و١١/ ٦٠.

(٥) انظر التذييل والتكميل١١/ ٥٨.

وعَدْتَ وكان الخُلْف منكَ سَجِيّةً مواعيدَ عُرقوبٍ أخاه بيثربِ[1]

فمواعيد جمع ميعاد، بمعنى: وَعْد، وفي المثل: تركتُه بمَلاحِسِ البقر أولادَها[2]، فمَلاحِس جمع مَلْحَس، بمعنى: لَحْس، وتأوّل المانعون من عمل المصدر مجموعا هذا السماع على أن المنصوب في ذلك ينتصب بإضمار فعل، وتقديره في البيت: واعَدْتَني مواعيدَ، وفي المثل: لَحِسَت أولادَها[3].

ولم يمنع من عمل المصدر مجموعا فريق آخر من النحاة، فالفارسي كان يورد (مواعيد عرقوب) مَورِد الطريف المتعجِّب منه[4]، وأجازه ابن جني مع غرابته، وابن عصفور، وابن مالك[5]، والحجة لهم في ذلك ورود السماع، والعلة عند ابن مالك في عمل المصدر مجموعا وإن زالت صيغته الأصلية أن «المعنى معها باقٍ ومتضاعف بالجمعية؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررا بعطف، فلذلك مَنَع التصغير إعمال المصدر وإعمال اسم الفاعل، ولم يمنع الجمع إعمال المصدر ولا إعمال اسم الفاعل؛ لأن إعمال اسم الفاعل كثير، فكثُرت شواهد عمله مجموعا، وجمع المصدر قليل، فقلّت شواهد إعماله مجموعا»[6].

وبقي هناك فروق أخرى بين المصدر واسم الفاعل لم يذكرها ابن الرّمّاح، وهي:

(١) من الطويل، جاء في الكتاب١/ ٢٧٢وشرح المفصل لابن يعيش١/ ١١٣ شاهدا على المصدر المنصوب بفعل محذوف تقديره: واعَدْتَني مواعيد، وجاء في الخصائص٢/ ٢٠٧والتنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة: ٨٨و٢٣٢ والمقرب١/ ١٣١ شاهدا على عمل المصدر المجموع، وانظر البيت في مجمع الأمثال٣/ ٣٣٠.

(٢) انظر الخصائص٢/ ٢٠٧، التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة:٨٨و٢٣٢، مجمع الأمثال١/ ٢٣٧، ومعناه: تركته بمكان قفر، أو بمكان لا يدري أين هو؟

(٣) انظر التذييل والتكميل١١/ ٥٩.

(٤) انظر الخصائص٢/ ٢٠٨

(٥) انظر الخصائص٢/ ٢٠٧و٢٠٨، التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة:٨٨و٢٣٢، المقرب١/ ١٣١، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١٠٧.

(٦) شرح التسهيل٣/ ١٠٧.

٨- المصدر لا يضمر الفاعل فيه كالفعل وما أشبهه؛ لأن الفعل مشتق منه، وهو بمنزلة أسماء الأجناس، واسم الفاعل يُضمر الفاعل فيه؛ لأنه مشتق من الفعل، فأضمروا فيه الفاعل، كما أضمروه في الفعل[١].

٩- المصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء؛ لأنه الأصل، وسبب عمله عمل الفعل كون الفعل مشتقا منه، ولفظه لفظه، ولذلك ولكونه مقدرا بـ(أن) والفعل صار الفعل كأنه منطوق به، واسم الفاعل عمل لجريانه على الفعل المضارع في حركاته وسكناته وعدد حروفه، فلما أشبهه بجريانه عليه حُمل عليه في العمل[٢].

١٠- المصدر المحلّى بأل أضعف أحواله في العمل؛ لتعذر دخول (أل) على ما يقدّر به المصدر العامل وهو الحرف المصدري، ولاستفحال الإسمية فيه بدخولها عليه، وهي لا تكون في أسماء الأجناس التي هي الأصول إلا معرِّفة فلذلك ضعف إعمالها، حتى ذهب بعض النحاة إلى أن العمل بعد المصدر المحلّى بأل بفعل مضمر، أو مصدر منكّر، واسم الفاعل المحلّى بأل أقوى أحواله في العمل؛ لأن (أل) فيه موصولة[٣].

١١- إضافة المصدر إلى معموله إضافة محضة معنوية؛ لنقصان مشابهته للفعل لفظا لعدم موازنته، ومعنى لأنه لا يقع موقع الفعل إلا مع ضميمة وهي (أنْ)، وإضافة اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال إلى معموله إضافة غير محضة لفظية؛ لأنه يؤدي معنى الفعل بلا ضميمة، فقوي شبهه به، فصار أولى بعمل

(١) انظر أمالي ابن الشجري٣/ ٢٠٠، خمسة نصوص محققة لابن بري: ٩٩، نظم الفرائد: ٢٧١، شرح المفصل لابن يعيش٦/ ٦١، شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٠٥و٤٠٧، التذييل والتكميل١١/ ٦٩و٧١.

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/ ٤٣٦و٤٤٥، خمسة نصوص محققة لابن بري: ٩٩، نظم الفرائد: ٢٧٢.

(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٤٥٠، شرح المفصل٦/ ٦٠، شرح التسهيل٣/ ١١٥و١١٦، المحصول في شرح الفصول٢/ ٧٣٣و٧٤٧، الملخص في ضبط قوانين العربية: ٣٢١، شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٠٩، التذييل والتكميل١١/ ٨٢.

الفعل، فكانت الإضافة بتقدير الانفصال فيه أظهر؛ لأن الانفصال مبني على العمل[1].

١٢- المصدر يعمل مظهرا لا مضمرا، واسم الفاعل يعمل مظهرا ومضمرا، نحو: هذا ضاربٌ زيدا وعمرا[2].

المسألة التاسعة

ما افترقت فيه (أم) المتصلة والمنقطعة

نص المسألة:

قال ابن الرّمّاح: «الفرق بين (أم) المتصلة والمنقطعة من سبعة أوجه:

فالمتصلة تقدّر بأيّ، ولا تقع إلا بعد استفهام، والجواب فيها اسم معيّن لا (نعم) أو (لا)، ويقدّر الكلام بها واحدا، ولا إضراب فيها، وما بعدها معطوف على ما قبلها، لا لازمُ الرفع بإضمار مبتدأ، وتقتضي المعادَلَة، وهي أن يكون حرف الاستفهام يليه الاسم و (أم) كذلك والفعل بينهما، كأزيدا ضربته أم عمرا؟ فزيد وعمرو مستفهَم عنهما، وأوليت كلاًّ حرف الاستفهام، والذي [لا][3] تسأل عنه بينهما، ولو سألت عن الفعل قلت: أضربت زيدا أم قتلته؟»[4].

دراسة المسألة:

(أم) حرف بسيط وُضع على حرفين أصليين، وليست الميم بدلا من (واو) فيكون أصلها (أو) خلافا لابن كيسان[5]، وتكون متصلة ومنقطعة، فالمتصلة هي

(١) انظر خمسة نصوص محققة لابن بري: ٩٨، شرح الرضي على الكافية٢/ ٢٢٤، التذييل والتكميل١١/ ٨٨.

(٢) انظر خمسة نصوص محققة لابن بري: ٩٩.

(٣) كلمة (لا) سقطت من الأشباه والنظائر، وهي مثبتة في نص نظم الفرائد: ١٢٠، وكلام المهلبي وابن الرّمّاح متشابهان كثيرا.

(٤) الأشباه والنظائر٢/ ٤٨٩.

(٥) انظر التذييل والتكميل١٣/ ١٢٤، ارتشاف الضرب٤/ ٢٠١١.

التي يفتقر المعطوفان بها إلى الذكر، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، ويقال لها: المعادِلَة؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية أو الاستفهام[١]، وينبغي أن يجتمع في (أم) المتصلة شروط ثلاثة هي[٢]:

الأول: أن تعادل همزة الاستفهام بأن يسأل عن اسمين أو فعلين، فتدخل الهمزة على أحدهما، و (أم) على الآخر، والثاني: أن يكون السائل عالما بحصول الحكم لأحد المسؤولَين، والثالث: ألا يكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر.

وكون (أم) المتصلة حرف عطف مذهب الجمهور، وذكر النحاس فيها خلافا[٣]، فذهب أبو عبيدة إلى أنها بمعنى الهمزة[٤]، فمعنى قولك: أقام زيد أم عمرو؟: أعمرو قائم؟ فيصير على مذهبه استفهامين، وذكر الغَزْني في كتابه (البديع): أن (أم) عَدِيل همزة الاستفهام، وليس بحرف عطف[٥]، وتسمى المنقطعة منفصلة؛ لأن ما بعدها كلام مستأنف منقطع مما قبلها، والجملة بعدها مستقلة[٦]،وتكون كذلك عند فقد أحد شروط (أم) المتصلة، ويتبين الفرق بين (أم) المتصلة والمنقطعة من خلال أحكامها، وذكر ابن الرّمّاح سبعة فروق بينهما، ولابن برّي قبله مسألة في الكلام على (أم)، ذكر فيها نوعيها وأحكام كل منهما، وختم بذكر فروق سبعة بينهما[٧]، وعُني المهلبي بنظم ذلك فقال في الفرق بينهما:

(١) انظر شرح المفصل٨/ ٩٧و٩٨، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٣٥٩، التذييل والتكميل١٣/ ١٠٧، جواهر الأدب: ١٨٦.

(٢) انظر الفوائد والقواعد: ٣٨٣، الغرة في شرح اللمع٢/ ٩٢٧، البديع لابن الأثير١/ ٢/ ٣٦٥، شرح المفصل لابن يعيش٨/ ٩٨، المحصول في شرح الفصول٢/ ٨٩٢، التعليقة على المقرب: ٣٤٦.

(٣) انظر ارتشاف الضرب٤/ ١٩٧٨، الجنى الداني: ٢٠٥.

(٤) انظر مجاز القرآن١/ ٥٩و٧٢و١٣٠، التذييل والتكميل١٣/ ١١٥، ارتشاف الضرب٤/ ١٩٧٨.

(٥) انظر ارتشاف الضرب٤/ ١٩٧٨، الجنى الداني: ٢٠٥.
والغَزْني: هو محمد بن مسعود، صاحب كتاب البديع، وخالف النحاة في أمور كثيرة، توفي سنة ٤٢١هـ، انظر بغية الوعاة١/ ٢٤٥.

(٦) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٣٧، التذييل والتكميل١٣/ ١١٣.

(٧) انظر سفر السعادة٢/ ٧٤٣، مسألة لابن بري في الكلام على (أم).

الفَــرقُ في (أم) إذا جاءتــك مُتّصلــهْ ... مــن أوجــهٍ ســبعةٍ للقَطــعِ مُعتَزِلَــهْ
وُقوعُهــا بعــد الاســتِفهَام عارِيَــةً ... عــن قَطعِ الإضرابِ في الأسماء مُعتدِلَهْ
كالفعــل والفَصــلِ لا يَخْتَــلُّ بينهُــما ... جــوابُ ســائِلِها التّعْيِــين للمَسَــلَهْ
مــن بعــد تقديــرِ (أيٍّ) ثُــمّ مُفرَدُهــا ... مــن بعدِهــا داخــلٌ في حُكْــم مــا عَدَلَــهْ
وكــونُ مــا بعدَهــا مــن جِنــس أَوَّلِــهِ ... وعكــسُ ذلــك تقضِيــهِ لمنفَصِلَــهْ[1]

وبيان هذه الفروق كما يأتي:

١- (أم) المتصلة لا تقع إلا بعد ألف الاستفهام ظاهرة أو مقدرة، نحو قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ أو بعد ألف التسوية كقولك: سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو، فهذا خبر على لفظ الاستفهام، وألف الاستفهام هنا للتسوية، تريد تسوية الأمرين عندك، ولا تريد الاستفهام، و(أم) المنقطعة تقع بعد الاستفهام والخبر، نحو قولك: أقام زيد أم انطلق عمرو؟ ويقوم زيد أم ينطلق عمرو[2].

وزاد ابن بري في هذا الفرق فرقا آخر، وهو أن المتصلة لا تقع إلا بعد همزة الاستفهام خاصة، ولا تقع بعد (هل) ولا غيرها من أدوات الاستفهام، والمنقطعة تقع بعد (هل) وغيرها من أدوات الاستفهام[3].

٢- (أم) المتصلة بمعنى بـ (أيٍّ) في كل موضع عادلت فيه همزة الاستفهام، وعطفت مفردا على مفرد أو ما في تقديره؛ لأنها يُستفهم بها عن شيئين أو أشياء ثابت أحدهما أو أحدها عند المتكلم، ويعرف صحة تقديرها بـ (أي) بحذف لفظ الألف و (أم)، ويُجمع ما يلي الألف و (أم) إلى جانب، ويصحّ الكلام، فقولك:

(١) نظم الفرائد: ١٢٠.

(٢) انظر الكتاب٣/ ١٦٩، المقتضب٣/ ٢٨٦، علل النحو للوراق: ٤٥٤، الأزهية: ١٢٤، نظم الفرائد: ١٢٠، رصف المباني: ٩٣.

(٣) انظر سفر السعادة٢/ ٧٤٥، مسألة في الكلام على (أم) لابن بري.

أزيد عندك أم عمرو؟ يصحّ أن يكون معناه: أيهما عندك؟و (أم) المنقطعة لا تقدّر بـ (أي)، فقولك: أعمرو عندك أم عندك زيد؟ كلام من سؤالين، و(أيّ) لا تقع هنا، ولو جمعت الاسمين إلى جنب (أيّ) لصار التقدير: أيهما عندك عندك؟ فيكون الظرفان من غير فائدة، وتكريرهما على هذا السبيل فاسد[1].

٣- الجواب في (أم) المتصلة بالتعيين لأحد الشيئين أو الأشياء الثابت أحدهما أو أحدها عند المتكلم؛ لأنها مع الهمزة بمعنى (أي)، ويستفهم بـ (أي) عن التعيين، ففي قولك: أزيد عندك أم عمرو؟سؤال عن تعيين مشكوك فيه، كأنك تدّعي كون أحدهما عنده، والجواب يكون بتعيين الذي عندك باسمه، ولا يكون بـ (نعم) أو (لا)، و (أم) المنقطعة لا تقدر بـ (أي)، فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم، ويسأل بها عن مشكوك فيه لا تعيينه، وما قبلها وما بعدها على كلامين؛ لأنه إضراب عن الكلام الأول، وشروع في استفهام مستأنف، ويكون الجواب بعدها بـ (نعم) أو (لا)[2].

٤- (أم) المتصلة يقدّر الكلام فيها باستفهام واحد ومن كلام واحد، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد، والمنقطعة ما بعدها كلام مستأنف منقطع مما قبلها، وتقدّر من كلامين، إما استفهامين، أو خبر واستفهام[3].

٥- (أم) المتصلة عارية من معنى الإضراب، والمنقطعة لا يفارقها معنى الإضراب خبرا كان ما قبلها أو استفهاما؛ لأن فيها تركا للأول وانصرافا عنه كما في (بل)، وهي عند البصريين تقدّر بـ (بل) والهمزة الاستفهامية مطلقا؛ لأن

(١) انظر الكتاب٣/ ١٦٩و١٧٢، المقتضب٣/ ٢٨٦و٢٨٨، علل النحو للوراق: ٤٥٤، المحصول في شرح الفصول ٢/ ٨٩٢، شرح الرضي على الكافية٤/ ٤٠٥.

(٢) انظر المقتصد٢/ ٩٤٩، شرح عيون الإعراب: ٢٧٣، نظم الفرائد: ١٢١، سفر السعادة٢/ ٧٤٥، شرح المفصل لابن يعيش٨/ ٩٨، شرح الرضي على الكافية٤/ ٤٠٥، رصف المباني: ٩٣، مغني اللبيب١/ ٦٣.

(٣) انظر الفوائد والقواعد: ٣٨٤، نظم الفرائد: ١٢١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٣٧، التعليقة على المقرب: ٣٤٧.

ما بعد (بل) تحقق، وما بعد (أم) مشكوك فيه فلذلك قدّرت بالهمزة، وقدّرها الكوفيون بمنزلة (بل) فقط[1].

والحق أنها على حَسَب الكلام كما قال ابن هشام[2].

٦- إعراب ما بعد (أم) المتصلة داخل في إعراب ما قبلها لكونها عاطفة، و (أم) المنقطعة بخلاف ذلك، فإن جاء بعدها اسم مرفوع فهو خبر لمبتدأ محذوف، ولا يكون عطفا على ما قبله، كقولهم: إنها لإبل أم شاءٌ، تقديره: بل أهي شاء؟[3]، وهذا الرأي ذهب إليه ابن عصفور، ولم يوافقه ابن النحاس[4]، وذهب ابن مالك إلى أن المنقطعة تعطف المفرد في قولهم: إنها لإبل أم شاء، ولم يوافقه أبو حيان[5].

٧- (أم) المتصلة تقتضي المعادَلة، ومعنى المعادَلة: المشاطرة والمقاسمة، وتكون معادِلة لهمزة الاستفهام ولهمزة التسوية، أما المعادِلة لهمزة الاستفهام فهي التي يُسأل بها عن اسمين أو فعلين، فتدخل همزة الاستفهام على الأول (وأم) على الثاني منعطفة على الأول، ويجعل الذي لا يُسأل عنه بينهما، فالاسم الثاني عديل الأول في وقوع الهمزة على الأول و (أم) على الثاني، ومذهب السائل فيهما واحد، كقولك في السؤال عن الاسمين: أزيدا ضربته أم عمرا؟ وفي السؤال عن الفعلين: أضربت زيدا أم قتلته؟، وأما المعادِلة لهمزة التسوية فهي أن الاسمين أو الفعلين المسؤول عن تعيين أحدهما مستويان في علم السائل، أي الذي عنده في أحدهما مثل الذي عنده في الآخر، وهي لا تستحق جوابا هنا؛ لأن المعنى ليس على الاستفهام، والكلام قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر، كقولك: سواء عليّ أقمت أم قعدت، وسواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو، و (أم) المنقطعة لا يلزم فيها المعادَلة[6].

---

(١) انظر الأزهية: ١٢٧، الفوائد والقواعد: ٣٨٥، أمالي ابن الشجري٣/ ١٠٨، سفر السعادة٢/ ٧٤٣و٧٤٥، التذييل والتكميل ١٣/ ١١٤، مغني اللبيب١/ ٦٦.

(٢) انظر مختصر تذكرة ابن هشام: ٣٢٣.

(٣) انظر الأزهية: ١٢٥و١٢٧، نظم الفرائد: ١٢١، المحصول في شرح الفصول٢/ ٨٩٤،

(٤) انظر رأي ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي١/ ٢٣٧، ورأي ابن النحاس في التعليقة على المقرب: ٣٤٥.

(٥) انظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل٣/ ٣٦٢، ورأي أبي حيان في التذييل والتكميل١٣/ ١٢١.

(٦) انظر الكتاب٣/ ١٦٩، شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/ ٤١١، الفوائد والقواعد: ٣٨٢، نظم الفرائد: ١٢٠، شرح المفصل لابن يعيش٨/ ٩٨، شرح الرضي على الكافية٤/ ٤٠٩، التذييل والتكميل١٣/ ١٠، مغني اللبيب١/ ٦١.

المبحث الثالث

منهج ابن الرّمّاح في عرض مسائل النحو في مجموعه

عفيف الدين ابن الرّمّاح من نحاة القرن السابع الهجري الذي برز فيه عدة علماء برعوا وصنّفوا في النحو، وأغلب مؤلفاتهم فيه كانت تدور في فلك الشرح والاختصار والمتون والمنظومات، كما كان من أغراض التأليف النحوي في هذا القرن -وهو موجود عند قدماء النحويين أيضا- الغرض التجميعي الذي يهتم بجمع المادة النحوية المختلفة الموضوعات بلا ترتيب أو تبويب، ويعرض الأحكام النحوية والأدلة والتوجيهات، ويناقش الآراء والاختلافات، ويبين التعليلات، وابن الرّمّاح ممن سلك هذا الغرض في (مجموعه)، وفي حقيقة الأمر لا يمكن بيان منهج ابن الرّمّاح وشخصيته النحوية من خلال هذه المسائل التسع التي وجدت من تراث الرجل من خلال (مجموعه) الذي يغلب على الظن فقدانه، غير أنه من الممكن تلمس شيء من ملامح منهجه وشخصيته النحوية من خلال هذه المسائل التسع، وذلك على النحو الآتي:

١- الاعتماد على السماع في إثبات الأحكام والمعاني النحوية، من آيات قرآنية كريمة، وكلام العرب شعرا ونثرا، فأما الآيات القرآنية فقد استشهد ابن الرّمّاح بآيتين كريمتين في المسألة السابعة، الأولى استشهاده بقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] على غرض التوكيد في بدل الاشتمال، والثانية استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾ [آل عمران: ٩٧] على غرض التوكيد في بدل البعض من الكل.

وأما كلام العرب فجاء استشهاد ابن الرّمّاح بستة أبيات شعرية، وقولين للعرب، ومثل واحد من أمثلتهم، ففي المسألة الرابعة استشهد ابن الرّمّاح بالشعر على مجيء علم الجنس منكّرا بعد (لا) النافية للجنس في قوله:

لا هيثَمَ الليلةَ للمطِيِّ

وعضّد هذا الاستشهاد في المسألة نفسها بقولين للعرب: لا بَصْرَة لكم ولا بِصْرَ، ولا أبا حسنٍ لها، ونراه في المسألة الخامسة يستشهد بأربعة أبيات شعرية على معاني (ما) في (ربّما)، فـ(ما) كافة في قوله:

فإنْ يُمسِ مهجورَ الفناءِ فربّما أقامَ به بعدَ الوفودِ وفودُ

وغير كافة في قوله:

مَاويّ يا ربّتَما غارةٍ شعواءَ كاللّذعة بالمِيسمِ

ونكرة موصوفة في قوله:

ربّ ما تكرهُ النفوسُ من الأمر

ويحتمل المعاني الثلاثة قوله:

لقد رُزِئتْ كعبُ بن عوفٍ وربّما فتىً لم يكن يرضى بشيءٍ يَضيمُها

وفي المسألة الثامنة استشهد على عمل المصدر مجموعا بقوله:

مواعيدَ عُرقوبٍ أخاه...

وعضّد هذا الاستشهاد بمثل من أمثلة العرب: تركتُه بمَلاحِسِ البقر أولادَها.

فهذه أدلة السماع عند ابن الرّمّاح الواردة في مسائله، وهي لا تخرج عن أدلة السماع عند من سبقه من النحاة.

٢- الاعتداد بالقياس والتعليل في بيان الحكم النحوي، ففي المسألة الأولى نجد أن القياس رفع معمول الصفة المشبهة المضاف لضمير الموصوف، نحو: زيد حَسَنٌ وجهُه، وتبعد الإضافة في هذا التركيب عند ابن الرّمّاح معللا ذلك

بأن فيه جمعا بين العِوض والمعوَّض منه، وفي المسألة الثانية نجد أن القياس عند ابن الرّمّاح في تقدير متعلق الظرف الواقع خبرا أو صفة أو حالا هو الفعل، والقياس في فاعل نعم وبئس الظاهر أن يكون جنسا معرّفا باللام؛ لذا جاز أن يأتي فاعلهما علم شخص جنسي كما جاء في المسألة الرابعة، وفي المسألة الثامنة القياس في المصدر أن يعمل مفردا، ولا يجوز عند ابن الرّمّاح عمل المصدر مجموعا إلا فيما ورد به السماع.

٣- **العناية ببيان الفروق بين المتشابهات**، وجمع المتفرقات، وضم النظير إلى النظير، وظهر ذلك جليا في عدد من المسائل، ففي المسألة الأولى فرّق ابن الرّمّاح بين تركيبي الإضافة في: حسنُ وجهِه، وعبدُ بطنِه، وفي المسألة الثالثة جمع ابن الرّمّاح أضرب الحرف، وبين أوجه كل ضرب، وفي المسألة الرابعة ذكر موضعين لعلم الشخص الجنسي، وفي المسألة الخامسة بيّن أنواع (ما) في (ربّما)، وفي المسألة السادسة وضّح أغراض البدل، وفي المسألة السابعة جمع أنواع ألف الاسم المقصور، وفي المسألة الثامنة بيّن الفرق بين المصدر واسم الفاعل، وفي المسألة التاسعة فرّق بين (أم) المتصلة والمنقطعة.

٤- **الاستفادة من تراث السابقين من النحاة**، ولا يخفى تأثر ابن الرّمّاح بمن سبقه من النحاة، وهذا التأثر على قسمين: الأول تأثر صريح بذكر أسماء النحاة الذين استفاد منهم كما في المسألة الثانية التي ناقش فيها ابن الرّمّاح الفارسي في تقدير متعلق الظرف الواقع خبرا أو صفة أو حالا، وتبع رأي ابن جني في ذلك، وفي إعراب الظرف المعتمد أيضا، والثاني تأثر غير صريح بعدم ذكر أسماء النحاة الذين استفاد منهم، وظهرت استفادته منهم من خلال تتبع المسألة في كتب النحاة الآخرين، ففي المسألة الثالثة في أضرب الحرف نجد كلام ابن الرّمّاح قريب الشبه من كلام ابن يعيش في هذا وهما متعاصران، وفي المسألة الرابعة ذكر ابن الرّمّاح أنه قد يجيء علم الشخص جنسا معرّفا باللام في فاعل

نعم وبئس، وقد سبقه إلى ذلك خطّاب المارْدِيّ، وسبق إلى ذكر معاني (ما) في (ربّما) في المسألة الخامسة الهروي، وابن الشجري، وابن الدهان قبل ابن الرّمّاح، كما سبق الفارسي وابن الدهان إلى ذكر الشاهد المحتمل لمعاني (ما) الثلاثة في (ربّما) وإعراب كلمة (فتى) فيه، وفي المسألة السادسة استفاد ابن الرّمّاح من كلام سيبويه في أغراض البدل، و ظهرت استفادة ابن الرّمّاح من كلام الفارسي والمهلبي في المسألة السابعة في أنواع ألف الاسم المقصور، ولا تخفى استفادته من المهلبي في بيان الفرق بين المصدر واسم الفاعل في المسألة الثامنة، وكذلك الفرق بين (أم) المتصلة والمنقطعة في المسألة الثامنة، والمهلبي قد استفاد هذا من شيخه ابن بري الذي كانت له عناية في بيان الفروق النحوي المختلفة.

٥- **ذكر الأوجه الجائزة من الإعراب بناء على المعنى**، وجاء ذلك في موضع واحد في المسألة الخامسة في قوله:

لقد رُزِئتْ كعبُ بن عوفٍ وربّما فتىً لم يكن يرضى بشيءٍ يَضيمُها

حيث ساق ابن الرّمّاح البيت شاهدا يحتمل المعاني الثلاثة لـ (ما) في (ربّما)، وما ينبي على ذلك من أوجه إعرابية جائزة من الرفع والنصب والجر في (فتى).

٦- **بناء الحكم النحوي على الحكم الصرفي**، ففي المسألة السابعة ذكر ابن الرّمّاح أنواع ألف الاسم المقصور، وما ينبي على كل نوع من حكم الصرف والمنع منه، والتفريق بين هذه الألفات أكيد في الصناعة؛ لما ينبني عليه من الأحكام في ما لا ينصرف وفي التصغير وغيرهما.

٧- **نحا ابن الرّمّاح نحو مذهب جمهور البصريين في مسائله**، ففي المسألة الأولى حَكَم ابن الرّمّاح على جر معمول الصفة المشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف بالبُعد، ومعنى ذلك أنه لا يجيزه في النثر كجمهور البصريين، وفي المسألة الرابعة وافق جمهور البصريين في كون (أل) في فاعل نعم وبئس تفيد

الجنسية، وفي المسألة الخامسة كان مع جمهور البصريين في جعل (ربّ) حرف جر، وفي المسألة السادسة وافق جمهور البصرين في أن ألف (أرطى ومعزى) زائدة للإلحاق، وألف (قُبعْثَرى) زائدة للتكثير، وفي المسألة الثامنة تابع جمهور البصريين في أن اسم الفاعل المجرد من (أل) لا يعمل إلا معتمدا على شيء قبله.

٨- تابع ابن الرّمّاح في آرائه عددا من النحاة، ولم يصرّح بذكر ذلك في مسائله، فظاهر كلام ابن الرّمّاح في المسألة الأولى أن الإضافة في الصفة المشبهة تكون من رفع، وهذا رأي السهيلي، وفي المسألة الثانية تابع ابن الرّمّاح ابن جني في تقدير متعلق الظرف الواقع خبرا أو حالا أو صفة أو صلة، كما تابعه في إعراب الظاهر المرفوع بعد الظرف المعتمد، وتابع ابن الرّمّاح في المسألة السادسة شيخ البصريين سيبويه في أغراض البدل، وفي المسألة السابعة مَنع ابن الرّمّاح عمل المصدر مجموعا إلا فيما ورد به السماع، وهو تبع في ذلك لابن سِيدَه.

*****

الخاتمة

وبعد هذا التطواف مع المسائل النحوية في مجموع ابن الرّمّاح المقرئ النحوي كانت أهم نتائج البحث ما يأتي:

١- ابن الرّمّاح من نحاة القرن السابع المجوّدين، يدل على ذلك نهله من علم أئمة النحو السابقين كما ظهر في مسائل مجموعه، وأثره في الخالفين من خلال تتبع ابن الصائغ في (تذكرته) والسيوطي في (الأشباه والنظائر) لمسائل مجموعه.

٢- ابن الرّمّاح من النحاة المغمورين، ولعل سبب ذلك معاصرته لعدد من النحاة الكبار في مصر، وقلة مصنفاته.

٣-لا يعرف من مؤلفات ابن الرّمّاح سوى هذه المسائل التسع من مجموعه الذي كتبه بخط يده ويغلب على الظن فقدانه، ولولا فضل الله أولا، ثم السيوطي الذي نقل هذه المسائل في (الأشباه والنظائر) نقلا عن (تذكرة) ابن الصائغ -التي يغلب على الظن فقدانها أيضا- لضاع تراث ابن الرّمّاح.

٤- تنوع أدلة ابن الرّمّاح النحوية ما بين أدلة نقلية وعقلية كانت مصدرا لقبول الآراء ورفضها.

٥- ابن الرّمّاح بصري النزعة، يدل على ذلك موافقته لمذهب جمهور البصريين، واتّباعه لنحاة بصريين بأعينهم في آرائه.

٦- ابن الرّمّاح جمّاعة للفروق النحوية، والمتشابهات المتفرقات في الأبواب النحوية.

٧- اتّسم كلام ابن الرّمّاح بالبيان والوضوح، وحسن الصياغة، والإيجاز من غير إخلال.

٨- مسائل ابن الرّمّاح التي نقلت إلينا من مجموعه نحوية لا ينظمها ترتيب ولا تبويب معين، وموضوعاتها متنوعة يمكن حصرها في حروف المعاني، والتراكيب، والتقدير والإعراب، والعامل، والأنواع والأغراض.

فهرس المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملّوحي، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق محمد البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

٤- الإشارة إلى وفيات الأعيان المنتقى من تاريخ الإسلام، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق إبراهيم صالح، دار ابن الأثير، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٥- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان وزملائه، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٦- الأصول في النحو، لمحمد بن سهل بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٧- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق د. زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٨م.

٨- الإعلام بوفيات الأعلام، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق مصطفى عوض وزميله، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٩- الإغفال، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. عبد الله الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٠- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١١- أمالي السهيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
١٢- أمالي اليزيدي، لمحمد بن العباس اليزيدي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.
١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
١٤- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. حسن فرهود، دار العلوم، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
١٥- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق د. موسى العليلي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، العراق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
١٦- البحر المحيط، لأبي حيان محمد الأندلسي، تحقيق عادل عبد الموجود وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
١٧- البديع في علم العربية، لابن الأثير الجزري، تحقيق د. فتحي عليّ الدين وزميله، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ.
١٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله الإشبيلي، تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
١٩- البسيط في النحو، لمحمد بن علي بن العلج، تحقيق د. صالح العايد، دار إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٢٠- بغية الوعاة في طبقات النحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٢١- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٢٢- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٣- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد الذهبي، تصحيح عبد الرحمن المعلمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٧٤هـ.
٢٤- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٢٥- التذييلوالتكميل لكتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، تواريخ طباعة مختلفة.
٢٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
٢٧- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٢٨- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي على الحسن الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، مطابع الحسني، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
٢٩- التعليقة على المقرب، لابن النحاس بهاء الدين محمد، تحقيق د. جميل عويضة، وزارة الثقافة، الأردن، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٣٠- التكملة لوفيات النقلة، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
٣١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تحقيق د. علي فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
٣٢- التنبيه على مشكل أبيات الحماسة، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. سيدة عبد العال وزميلتها، دار الكتب، القاهرة، ٢٠١٠م.
٣٣- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسن بن الخباز، تحقيق د. فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٣٤- التوطئة، لأبي علي عمر الشلوبين، تحقيق د. يوسف المطوع، القاهرة، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٣٥- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لمحمد بن أحمد القرطبي، تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٣٦- الجمل في النحو، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٣٧- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٣٨- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين بن علي الإربلي، تحقيق د. إميل يعقوب، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م
٣٩- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٤٠- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
٤١- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لعبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت.
٤٢- حواشي المفصل، لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق د. بهاء الدين عبد الوهاب، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م.
٤٣- الخاطريات (الجزء الثاني)، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق سعيد القرني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٤٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٤٥- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد على النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٦- خمسة نصوص محققة لابن برّي النحوي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٧- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق د. عبد الحفيظ السلطي، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧٤م.

٤٨- ذيل مشتبه النسبة للذهبي، لمحمد بن رافع السلامي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط٢، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

٤٩- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٥٠- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٥١- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلي بن محمد السخاوي، تحقيق د. محمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٥٢- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.

٥٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٤- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم البدر بن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت.

٥٥- شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٥٦- شرح الجزولية، لعلي بن محمد الأُبّذي، السفر الأول، تحقيق سعد الغامدي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ، السفر الثاني، القسم الأول، تحقيق سعيد الأسمري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٥٧- شرح جمل الزجاجي، لطاهر ابن بابشاذ، تحقيق د. علي الحمد، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠١٦م.

٥٨- شرح جمل الزجاجي، لعلي بن خروف الإشبيلي، تحقيق د. سلوى عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٥٩- شرح جمل الزجاجي،لعلي بن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٦٠- شرح جمل الزجاجي، لمحمد بن علي بن الفخار، رسالة دكتوراه، تحقيق حماد بن محمد الثمالي، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ.

٦١- شرح ديوان الحماسة، لأحمد بن محمد المرزوقي، نشره عبد السلام هارون وزميله، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٦٢- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٦٣- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٦٤- شرح شذور الذهب، لعبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.

٦٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٦٦- شرح عيون الإعراب، لعلي بن فضال المجاشعي، تحقيق عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٦٧- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٦٨- شرح الكافية في النحو، لمنصور بن فلاح اليمني، رسالة دكتوراه، تحقيق نصار حميد الدين، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ.

٦٩- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد مهدلي وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٧٠- شرح اللمع، لابن برهان عبد الواحد العكبري، تحقيق د. فائز فارس، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٧١- شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش الحلبي، عالم الكتب، بيروت.

٧٢- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي عمر الشلوبين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٧٣- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق د. جمال مخيمر، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٧٤- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.

٧٥- شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق د. موسى العليلي، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٧٦- الشعر والشعراء، لمحمد بن مسلم بن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.

٧٧- الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م

٧٨- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق د.محمود الطناحي وزميله، هجر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٣هـ.

٧٩- طبقات النحويين واللغويين، لابن قاضي شهبه، نسخة مخطوطة بدار الكتب الظاهرية بدمشق برقم ٣٤٦٨.

٨٠- العبر في خبر من غبر، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٨١- علل النحو، لأبي الحسن محمد الوراق، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٨٢- غاية النهاية في طبقات القراء، لمحمد بن محمد بن الجزري، نشره برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٨٣- الغرة في شرح اللمع، لسعيد بن الدهان، من باب إن وأخواتها إلى باب العطف، تحقيق د. فريد الزامل، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٨٤- الفصول الخمسون، ليحيى بن عبد المعطي المغربي، تحقيق د. محمود بن محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٧م.

٨٥- الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق د. عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٨٦- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٨٧- كتاب الخط، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. غانم الحمد، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٨٨- كتاب سيبويه، لعمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٨٩- كتاب الشعر، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٩٠- كتاب القواعد والفوائد في الإعراب، لأبي الحسن الخاوراني الشوكاني، تحقيق د. عبد الله الخثران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٩١- كتاب معاني الحروف المنسوب إلى الرماني، تحقيق اسمه ونِسبته إلى ابن فضال المجاشعي، لسيف العريفي، مجلة عالم الكتب، مج٢٣، ع٥و٦، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٩٢- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق غازي طليمات وزميله، مركز جمعه الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٩٣- لسان العرب، لابن منظورالإفريقي، دار صادر، بيروت،ط١٤١٤،٣هـ/ ١٩٩٤م.

٩٤- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٩٥- ما ينصرف وما لا ينصرف، لإبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٩٦- المباحث الكاملية في شرح المقدمة الجزولية، لعلم الدين اللورقي الأندلسي، نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٤٦٦ نحو.

٩٧- متن ألفية ابن مالك، ضبط وتعليق د. عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٩٨- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٩٩- مجمع الأمثال، لأحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٠٠- المحصول في شرح الفصول، للحسين بن بدر بن إياز، تحقيق د. شريف النجار، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٠١- المحصول في علم أصول الفقه، لمحمد بن عمر الرازي، تحقيق د. طه العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٠٢- مختصر تذكرة ابن هشام، لمحمد التباني، تحقيق جابر السريع، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

١٠٣- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، للحسين بن أحمد بن خالويه، نشره براجستراسر، عالم الكتب، بيروت.

١٠٤- المرتجل في شرح الجمل، لعبد الله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٠٥- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د.محمد الشاطر، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٠٦- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

١٠٧- المسائل العسكرية، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

١٠٨- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

١٠٩- المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. شريف النجار، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

١١٠- المستوفَى في النحو، لعلي بن مسعود الفُرُّخان، تحقيق د. محمد المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١١١- معاني الحروف، لعلي بن عيسى الرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١١٢- معاني القرآن، لسعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١١٣- معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد نجاتي وآخرين، دار السرور، بيروت.

١١٤- معجم الأدباء، لياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١١٥- معجم شيوخ الأبَرْقُوهي، لأحمد بن إسحاق الأبَرْقُوهي، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

١١٦- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. طيار قولاج، إسطنبول، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١١٧- المغني في النحو، لمنصور بن فلاح اليمني، رسالة دكتوراه، تحقيق عبد الرزاق السعدي، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١١٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.

١١٩- المفصَّل في علم العربية، لمحمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت.

١٢٠- المفضَّل في شرح المفصَّل، باب الحروف، لعلي بن محمد السخاوي، تحقيق د. يوسف الحشكي، شركة مطبعة الندى، الأردن، ط٢، ٢٠٠٢م.

١٢١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٢٢- مقاييس المقصور والممدود، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٢٣- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.

١٢٤- المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. أحمد الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٢٥- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عضيمه، عالم الكتب، بيروت.

١٢٦- المقرب، لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق أحمد الجواري وزميله، ط١، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

١٢٧- المقدمة الجزولية في النحو، لعيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق د. شعبان محمد، مطبعة أم القرى، مصر، ١٩٨٨م.

١٢٨- المقصور والممدود، ليحيى بن زياد الفراء، تحقيق ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٢٩- الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع عبيد الله الإشبيلي، تحقيق د. على سلطان الحكمي، مؤسسة الرسالة، دمشق،ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٣٠- الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٣١- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لمحمد بن محمد بن الجزري، اعتنى به علي العمران، دار عالم الفوائد، ط١، ١٩٩٨م.

١٣٢- المنصف شرح كتاب التصريف، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله، وزارة المعارف، القاهرة، ط١، ١٣٧٣/ ١٩٥٤م.

١٣٣- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. شريف النجار وزميله، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠١٥م.

١٣٤- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، لأحمد بن علي المقريزي، تحقيق د. محمد زينهم وزميلته، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م.

١٣٥- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٣٦- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تَغْري بَرْديالأتابكي، تعليق محمد حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

١٣٧- نظم الفرائد وحصر الشرائد، لمهلب بن حسن المهلبي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٣٨- النهاية في شرح الكفاية، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق د. عبد الجليل العبادي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٩م.

١٣٩- النهاية في غريب الحديث والأثر، للمبارك بن محمد بن الأثير، تحقيق د. محمود الطناحي وزميله، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

١٤٠- النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٤١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق د. عبد العال مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

١٤٢- الوافي بالوفيات، لخليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وزميله، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

*****